الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :علوم التسيير

Université de Mohamed Boudiaf -M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences de Gestion

الموضوع

دور تطبيق الإدارة الالكترونية في تفعيل الاستثمار المحلي

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الشبّاك الوحيد غير المركزي بالمسيلة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلّبات نيل شهادة ماستر(أكاديمي) في علوم التسيير (تخصص تسيير عمومي)

إعداد الطّالب:
قذيفة عثمان

الأستاذ المشرف:
نزيه مهدي

أعضاء لجنة المناقشة

قروش عيسى ..... رئيسا

نزيه مهدي.....مشرفا و مقررا

مرواني رابح.....مناقشا

السّنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ ٱقرَأ بِاسمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿1﴾
خلقَ الإنسَانَ مِن عَلَق ﴿2﴾ اقرَأ و رَبُّكَ
الأَكرَم ﴿3﴾ الَّذِي علَّمَ بالقلمِ ﴿4﴾ علَّمَ
الإنسانَ مَا لَم يَعلم ﴿5﴾ ﴾

سورة العلق، الآيات: 1-5

الإهداء

و الشّكر

الإهداء

إلى من كان له الفضل بعد الله تعالى في وجودي...إلى من رباني صغيراً ، ...إلى من فقدت بفقده أباً كريماً ، وأخاً ناصحاً.... إلى من سألت الله أن يرزقني برّه في حياته ، وأنا الآن أسأله تعالى أن يرزقني برّه بعد وفاته.....غفر الله لك يا والدي وتجاوز عنك وتغمدك بواسع رحمته ، وجزاك الله عني وعن والدتي و إخواني وأخواتي خير الجزاء

إلى من علمتني بأنه مع بزوغ كل فجر تتجدد نسمات الأمل ....وبأن غاية الحياة ليست المعرفة بل العمل....وبأنني خلقت للنجاح وليس للفشل...فإليك يا أمي يا من أنرت دروب حياتي المظلمة...إليك يا شمس نهاري....إليك يا قمر ليلي....إليك يا نور عيني....إليك يا مهجة قلبي.

إلى إخواني قدور الحنين و زوجته، سليمان الأخ الرّوحي و زوجته و ابنته الجميلة أريج

إلى علي الكريم و زوجته إلى محمد رفيق دربي إلى أخواتي ربيحة وأبنائها، ثلجة وبناتها خديجة و بشرى، خيرة الحبيبة، و سندي سعيدة إلى كل معلمي أثناء المرحلة الابتدائية وأخصّ بالذكر المعلمة حدة عبد الغفار حفظها الله إلى كل الأساتذة الذّين درسوني منذ مرحلة المتوسط إلى المرحلة الجامعية كما أهدي هذا العمل البسيط إلى جميع أصدقائي و زملائي كل باسمه و مقامه و إلى أصدقاء مواقع التواصل الاجتماعي و إلى كل الأهل و الأحباب .

وكل من يعرفني ويحبني....

فديفة عثمان

شكر و عرفان

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النّمل الآية: 19

أوّلا أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه .ثم أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وشجعني على إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر:

- الوالدة العزيزة التي طالما أمدتني بيد العون بارك الله في عمرها
- الأستاذ المشرف مهدي نزيه الذي كان لي نعم الناصح والمرشد، جزاه الله كل الخير
- الأساتذة الذين درسوني في الجامعة و إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
- أساتذة لجنة المناقشة مسبقا لتفضلهم على تقييم محتويات هذا البحث و إثرائه
- موظفي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالمسيلة
- الأستاذ إبراهيم قادري

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	
الإهداء	I
شكر و عرفان	II
المحتويات	III
فهرس الجداول و الأشكال و الملاحق	VI
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأوّل: الاطار المفاهيمي للاستثمار على المستويين الوطني والمحلي وتجربته في الجزائر	01-19
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار و الاستثمار المحلي	3
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار	5
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار	5
المطلب الرابع: أهمية الاستثمار	6
المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية	8
المطلب الأول: تعريف القرار الاستثماري	8
المطلب الثاني: أهمية القرار الاستثماري	8
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري	9
المطلب الرابع: أنواع القرارات الاستثمارية	10
المبحث الثالث: متطلبات القرار الاستثماري الفعال	12
المطلب الأول: أنواع المعلومات ومصادرها	12
المطلب الثاني: مراحل القرار الاستثماري	13
المطلب الثالث: معايير اتخاذ القرار الاستثماري	16
المطلب الرابع: إجراءات اتخاذ القرار الاستثماري الفعال	17
خلاصة الفصل الأول	19

الفصل الثاني: تجاوز عراقيل الاستثمار من خلال الإدارة الالكترونية	44-21
تمهيد الفصل الثاني	21
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر	22
المطلب الأول: المناخ الطبيعي و الاقتصادي	22
المطلب الثاني: المناخ القانوني للاستثمار في الجزائر	23
المطلب الثالث: المناخ المؤسساتي	24
المبحث الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر	27
المطلب الأول: المعوقات الإدارية و التنظيمية	27
المطلب الثاني: مشكلة العقار الصناعي و التمويل	28
المطلب الثالث: مشكلة الفساد	29
المبحث الثالث: ماهية الإدارة الالكترونية	32
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للإدارة و مفهوم الإدارة الالكترونية	32
المطلب الثاني: خصائص و عناصر الإدارة الالكترونية	34
المطلب الثالث: أهداف الإدارة الالكترونية	36
المطلب الرابع: أهمية الإدارة الالكترونية	37
المطلب الخامس: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية	38
المبحث الرابع: أهمية الادراة الالكترونية في تفعيل الاستثمار	41
المطلب الأول: مساهمة الإدارة الالكترونية في تسريع عملية اتخاذ القرار	41
المطلب الثاني: فوائد الإدارة الالكترونية على الاستثمار	41
المطلب الثالث: دور الترويج الالكتروني في الإعلام بفرص الاستثمار	42
خلاصة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث: دراسة حالة على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI(الشباك الوحيد غير المركزي ولاية المسيلة)	86-45
تمهيد الفصل الثالث	46
المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة	47

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	47
المطلب الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	48
المطلب الثالث: التعريف بالشباك الوحيد و الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة	49
المطلب الرابع: الامتيازات الممنوحة للمستثمرين من طرف الوكالة	50
المبحث الثاني :إجراءات الدراسة الميدانية	53
المطلب الأول : الإطار المنهجي للدراسة	53
المطلب الثاني :مصادر جمع المادة العلمية	54
المطلب الثالث :أدوات جمع البيانات الميدانية	54
المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج	57
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية	57
المطلب الثاني: تحليل أسئلة الاستمارة	60
المطلب الثالث: تحليل و مناقشة الفرضيات	86
خلاصة الفصل الثالث	90
الخاتمة	92
المراجع	95
الملاحق	
الملخص	

فهرس

الجداول

والأشكال

والملاحق

فهرس الجداول و الأشكال و الملاحق

أولا: الجداول:

رقم الجدول	عـنـــوان الـجـدول	رقم الصفحة
01	أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	57
02	أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	58
03	أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي	59
04	أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة المستثمر	60
05	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	61
06	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	62
07	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	64
08	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	65
09	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	67
10	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	68
11	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	70
12	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	71
13	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	73
14	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	74
15	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	76
16	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	77
17	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	79
18	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	80
19	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	82

20	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	83
21	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	85
22	نتائج المحور الأول الخاص بالفرضية الأولى من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة	87
23	نتائج المحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة	88
24	نتائج المحور الثالث الخاص بالفرضية الثالثة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة	89

ثانيا: الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	ماهية الاستثمار	04
02	مراحل اتخاذ القرار الاستثماري	14
03	أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	57
04	أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	58
05	أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي	59
06	أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستثمر	60
07	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	61
08	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	63
09	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	64
10	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	66
11	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	67
12	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	69
13	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	70
14	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	72
15	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	73
16	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	75

17	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	76
18	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	78
19	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	79
20	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	81
21	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	82
22	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	84
23	إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	85

ثالثا: الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	الأساتذة محكّمي الاستبيان
03	الجداول الوصفية
04	جداول الفروق
05	الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

مقدّمة

مقدمة

يمكن للاستثمار أن يحقق لاقتصاديات الدول العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية، حيث نجد الكثير من الدول تعاني العديد من المشاكل، و التي يمكن أن تتفاقم نتيجة عدم إتباع سياسة فعالة في ترقية هذا العنصر، كما قد يساهم الاستثمار في خلق الثروة و توفير مناصب الشغل.

و الجزائر من بين الدول النامية التي تحاول إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري المحلّي بها ، لغرض تنمية المزيد من الاستثمارات المحلية من أجل تعزيز النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستثمارات، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها البلاد.

وفي ظل التوجه الجديد لأغلبية الدول بتحرير الأسواق و تشجيع المنافسة لترسيخ الكفاءة، برزت وظيفة أساسية للحكومات من خلال توجيه و تنظيم النشاط الاقتصادي، وذلك بتوفير المناخ التنظيمي و الإداري اللازم لتكريس هذا المبدأ، حيث ولتفعيل هذا الدور تحاول الحكومات تجاوز الأنماط التقليدية للإدارة العمومية التي تمخضت عنها الكثير من السلبيات، و التي من بينها ثقل الإجراءات، البطء و المحسوبية، ولعل من أهم خصائص هذا التوجه إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال في معالجة مختلف العمليات المنوطة بالعملية الإدارية فيما يعرف بالإدارة الالكترونية.

ولعل عنصر الاستثمار أحد أهم النشاطات التي يمكن على أساسه التعامل مع الهيئات المنظمة و الموجهة لهذا العنصر، و نظرا لأهمية الاستثمارات عموما و الوطنية بشكل خاص عملت الدولة الجزائرية على استخدام وسائل حديثة وبناء أجهزة إدارية معاصرة مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**، فهي في حراك مستمر من أجل تحفيز الاستثمار المحلي، و الحد من مختلف العراقيل الإدارية و غير الإدارية التي تواجه المستثمرين ، و ذلك من خلال تبنيها لمبدأ الإدارة الالكترونية منذ سنة 2008 بواسطة مشروع وضع تحت اسم مشروع الجزائر الالكترونية، بغية منها في خلق المزيد من الاستثمارات المحلية الجديدة، بالإضافة إلى توجيه المستثمرين إلى اختيار أفضل المجالات للاستثمار فيها بما يتماشى وفقا لرغباتهم و احتياجاتهم، و اعتبر هذا المشروع في بدايته فاشلا، ليتم بعثه و استحداثه من جديد سنة 2013 و تعتبر الإدارة الالكترونية من ابرز التطبيقات الإدارية التي أخذت

تشغل حيزا واسعا من حاضر مختلف المعاملات و مستقبلها، ولكن تطبيقها يتطلب وعيا و إدراكا لطبيعة التحول و ضرورته، إضافة إلى توافر المتطلبات التقنية البشرية و المالية.

إشكالية البحث

هل تساهم الإدارة الالكترونية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الشباك الوحيد غير المركزي لولاية المسيلة في زيادة فاعلية الاستثمار المحلّي؟

و يؤدي هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإدارة الالكترونية ؟
- ما مفهوم الاستثمار المحلي؟
- ما هي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري الفعال؟ و كيف يساهم نموذج الإدارة الالكترونية في تفعيلها ؟
- هل الأداء الخاص بالممارسات الإدارية في إطار رقمنة الإدارة على مستوى وكالة تطوير الاستثمار بالمسيلة كافي لترقية الاستثمار المحلي؟

فرضيات الدراسة

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات، هي حصيلة مجموعة من القراءات تساعد على توجيه الدراسة وتمثل اكثر الإجابات احتمالا على الاسئلة المطروحة.

الفرضية الأساسية

تساهم الإدارة الالكترونية في توفير البيانات اللازمة التي يحتاجها المستثمر بالسرعة و الدقة اللازمتين بشكل يزيد في تسريع وتيرة منح رخص الاستثمار المحلي.

الفرضيات الفرعية

- يوجد تعامل الكتروني بين المستثمر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة .
- توفر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة البيانات اللازمة لقرار الاستثمار الكترونيا.
- يساهم تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتسريع منح رخص الاستثمار.

أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف لعل أبرزها:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار المحلي و الإدارة الالكترونية.
- معرفة مدى مواكبة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة للممارسات الإدارية المعاصرة لتجسيد أهدافها.
- معرفة كيف تساهم تبني نموذج الإدارة الالكترونية في دعم و تفعيل قرارات الاستثمار المحلي.
- التعرف على دور تطبيق الإدارة الالكترونية في مجال الاستثمار المحلي.
- تثري هذه الدراسة الدراسات السابقة المتعلقة بتحفيز الاستثمار و تطبيق الإدارة الالكترونية.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- إبراز دور الإدارة الالكترونية في توفير المعلومات و استخدام احدث التكنولوجيا.
- تعتبر الإدارة الالكترونية الحل الأنسب لتطوير الاستثمار المحلي.
- العراقيل المرتبطة بالممارسات التقليدية في الإدارة فيما يخص الاستثمار بصفة عامة..

مبررات اختيار الموضوع

تتمحور أسباب اختيار الموضوع إلى الأهمية البالغة لتنمية للاستثمار المحلي و خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر بالإضافة إلى الدور الايجابي للإدارة الالكترونية من خلال القضاء على العديد من المعوقات و العراقيل مثل البيروقراطية و مخلفاتها و كذا للاعتبارات التالية:

- توفير مناخ الدراسة من خلال مباشرة الدولة الجزائرية في تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية.
- كون الموضوع يكتسي أهمية بالغة في الاستراتيجيات الحديثة لمعظم الدول على اختلاف مستويات نموها.
- إقتراح بعض التوصيات التي من شأنها المساعدة في تطوير الإدارة الالكترونية في جانبها المتعلق بالتعامل مع الاستثمار المحلي.
- يتناسب الموضوع مع التخصص المدروس (تسيير عمومي).

المنهج المتبع

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الوصف الدقيق و التفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد، للحصول على نتائج علمية دقيقة، بطريقة موضوعية، و يتجلى هذا المنهج من خلال السرد ووصف و تحليل أهم التعريفات و العناصر و الخصائص الخاصة بالإدارة الالكترونية و الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة المطبق في الدراسة الميدانية، ويهدف هذا المنهج إلى التعرف على خصائص و مضمون حالة أو ظاهرة واحدة، بصورة دقيقة و مفصلة للحصول على نتائج محددة، يمكن تعميمها و اقتراح أساليب معالجتها.

هيكل البحث

تمت معالجة الموضوع في ثلاثة فصول سبقت بمقدمة حيث يتناول الفصل الأول الاطار المفاهيمي للاستثمار على المستوين الوطني والمحلي، وتم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كالتالي: المبحث الأول يعالج عموميات حول الاستثمار، والمبحث الثاني يتضمن القرارات الاستثمارية، والمبحث الثالث يتم التعرف على متطلبات القرار الاستثماري الفعال، والفصل الثاني بعنوان تجاوز عراقيل الاستثمار من خلال الادارة الالكترونية وهو مقسم إلى أربعة مباحث المبحث الأول مناخ الاستثمار في الجزائر، والمبحث الثاني معوقات الاستثمار في الجزائر، والمبحث الثالث ماهية الادارة الالكترونية، والمبحث الرابع اهمية الإدارة الالكترونية في تسريع عملية اتخاذ القرار، وتم تخصيص الفصل الثالث للدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وقسم الى ثلاثة مباحث حيث المبحث الأول التعريف بميدان الدراسة، والمبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، و المبحث الثالث عرض وتحليل النتائج.

الدراسات السابقة

من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به في حدود الإمكانيات المتاحة، لم نجد في طريق دراستنا، دراسة رئيسية تناولت موضوع دور تطبيق الإدارة الالكترونية في تفعيل الاستثمار المحلي، و لكنه تم معالجة كل موضوع على حدا من قبل العديد من الباحثين نذكر منها:

دراسة الوافي رابح، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية (دراسة حالة دائرة سيدي عيسى)، مذكرة ماجستير(غير منشورة)في إدارة الأعمال، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، 2014-2015

وقدم مذكرته بغرض معالجة إشكالية تتمثل في:

ما هي متطلبات إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية، و ما هي أهم معوقاتها و سبل مجابهتها؟

وقد توصل للنتائج التالية:

- يتطلب تطبيق الإدارة الالكترونية العديد من العناصر أهمها:
- المتطلبات الإدارية و البشرية
- المتطلبات التقنية و المالية
- المتطلبات الأمنية و التشريعية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية

وتوصل إلى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات تمثلت فيما يلي:

- دعم البنية التحتية المنسبة لتطبيق الإدارة الالكترونية في المجالات التقنية و البشرية و المادية و الإدارية
- ضرورة توفر الرغبة الحقيقية من قبل المسؤولين و الدارة العليا في تجسيد المشروع و توفير كامل الدعم المالي و التنظيمي له
- نشر الوعي بمفهوم و ايجابيات الإدارة الالكترونية من خلال الاحتكاك المباشر مع الجمهور و بيان دور المشروع الالكتروني في تحسين الأداء.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي

للاستثمار على

المستويين الوطني والمحلي

وتجربته في الجزائر

تمهيد

يعتبر الاستثمار أحد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، وهو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، ومنه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات وحتى على المستوى الوطني، فهو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع ،كما أنه يلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما يعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة.

ويعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على مجموعة من المبادئ والمقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان سلامة قرار الاستثمار.

وفي هذا الفصل سيتم التعرف على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار، من خلال المبحث الأول، في حين سيتم التعرف على مفهوم القرار الاستثماري و ابرز متطلباته التي تجعل منه قرارا فعالا، في المبحثين الآخرين.

المبحث الأول:عموميات حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار العامل الأساسي و المحرك الرئيسي و الديناميكي لعجلة الاقتصاد و التنمية في أي مجتمع ، لذا فان كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية ، و تباين درجة تقدمها الاقتصادي و ثرائها تولي الاستثمار عناية فائقة و تحرص على تحقيق معدلات عالية و مستمرة من الاستثمار، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف الاستثمار و عرض أهدافه و أنواعه و كذا أهمية الاستثمار.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار و الاستثمار المحلي

أولا: تعريف الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة أو فترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول
- النقص في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.[1]

كذلك بأنه " : التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي ، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي[2].

و هناك من يعرف الاستثمار بأنه استثمار لأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل.[3]

يشير هذا التعريف إلى أن المستثمر يضحي في الوقت الحاضر بالانتفاع بجزء من دخله إلى وقت آخر لاحق ، لان الجزء من الدخل سوف يزداد نتيجة تشغيله و استخدامه وفق أسس و قواعد معينة .

و يمكن توضيح تعريف الاستثمار من خلال الشكل التالي :

---

[1] زياد رمضان ،**مبادئ الاستثمار** ، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة ، الأردن ، 2007 ، ص 13.

[2] حربوش عبد المعطي ، حسني و أرشيد ، **الاستثمار والتمويل بين النظري والتطبيق** ، جامعة العلوم التطبيقية ، الأردن، 1997 ، ص .9

[3] ثمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية و دورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري** (دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر)،مذكرة ماجستير (غير منشورة)في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص3.

الشكل (1) : ماهية الاستثمار

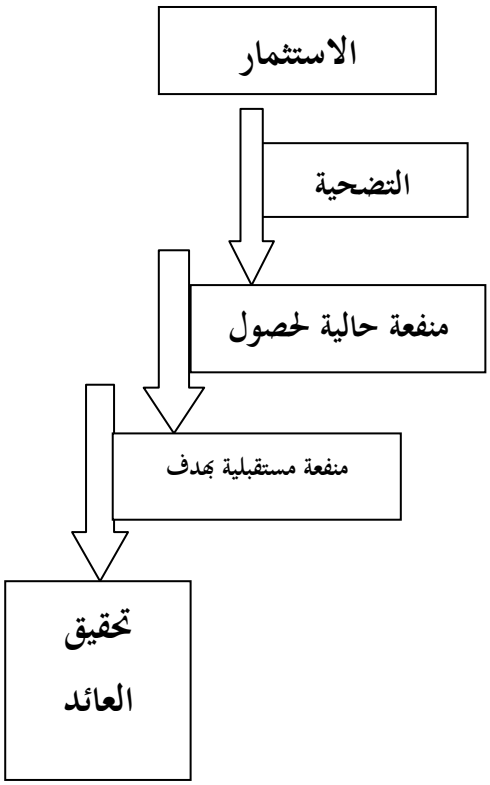

المصدر: زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار ، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة ، الأردن ، 2007 ، ص 13.

ثانيا: تعريف الاستثمار المحلي

الاستثمار المحلي هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات و الأوراق المالية و المشروعات التجارية[1] ...الخ،

و يعرف كذلك على أنه الاستثمار الوطني الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية أو المحلية سواء كانوا الأفراد أو مؤسسات، و لهذا الاستثمار المحلي أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول و المجتمعات[2]

و يمكن القول من خلال التعريفين السابقين أن الاستثمار المحلي هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية والتي يقومون بها المقيمين المحليين داخل إقليم الدولة[3].

[1] هوشيار معروف، **الاستثمارات و الأسواق**، دار صفاء، الأردن، 2003، ص36.

[2] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] هوشيار معروف، **مرجع سابق**، ص36.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار

تختلف، أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثلا إنشاء جامعة أو مستشفى عام....الخ)،و قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة .

و تتلخص أهداف المستثمرون من الاستثمار بما يلي[1]:

- تحقيق عائد مرضي ، يساعد المستثمر على الاستثمار في مشروعه الاستثماري .
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية ، أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، و حتى تتم المحافظة على قيمة رأس المال لابد من اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة ، بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق اكبر عائد و اقل درجة من المخاطر . كما يمكن للمستثمر أن يحافظ على أصوله الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات.
- العمل باستمرار على زيادة العائد المتحقق من الاستثمار و تنميته.
- توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط و كذلك العملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار

توجد أنواعا متعددة للاستثمار و ذلك طبقا للهدف و الغرض و الوسائل و العائد و المخاطر و الأجل و من هذه الأنواع نذكر ما يلي[2]:

- الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي.
- الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر .
- الاستثمار المالي و الاستثمار الحقيقي.
- الاستثمار قصير الأجل و الاستثمار طويل الأجل.
- الاستثمار عالي المخاطر و الاستثمار قليل المخاطر.
- الاستثمار عديم المخاطر.
- الاستثمار البشري.
- الاستثمار ذو العائد السريع و الاستثمار ذو العائد البطيء.

[1] قاسم نايف علوان الحميد، **الاستثمار** ،دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009 ، ص 35.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون ، **إدارة الاستثمار** ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2012 ، ص 25.

المطلب الرابع : أهمية الاستثمار

بالعودة إلى مفهوم الاستثمار فإننا نلاحظ أن الاستثمار ينطوي على تعظيم المنفعة أو زيادة الموارد ، ذلك أن توظيف مبلغ ما في نشاط ما يعني تشغيل لليد العاملة و إن ثمة مشروعا سيتم ، و هذا سينتج سلعة أو خدمة تقوم بسد احتياجات المستخدمين لهذه السلعة أو الخدمة . كما أن المشروع سوف يحرك الطلب على بعض المواد التي سيتم استخدامها في إنتاج السلعة المطلوبة أو تقديم الخدمة المعينة، و عند إنشاء المشروع يتطلب الأمر أيضا إدخال بعض الآلات و المعدات أو التجهيزات المختلفة التي تساهم في الإنتاج . و هذا يعني بتعبير آخر إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة ، و الاطلاع عليها ، و إعداد الأفراد للتعامل معها الشيء المتاحة، الشيء الذي يعني رفع مستوى إدراك هؤلاء الأفراد و وعيهم و مقدرتهم على التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة . و تبرز أهمية الاستثمار في النقاط التالية[1] :

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية و ذلك لان الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة ، أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة .
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة، و تكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. و لا يخفى على احد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة و تقديم الخدمة.
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة للمجتمع، باستخدام العديد من الأيدي العاملة و من ثم محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف ، ذلك لان للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم ، فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع ب هان يعيش من ناحية ، و أن ينفق على التعليم و الثقافة و هذه تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم في تطوير أساليب الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية .
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لان الاستثمار في مشروع ما يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو ... الخ ،و الأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة و متعددة .
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع ، و هذا أمر مرتبط باحتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية ، وتنهي التبعية لمجتمع آخر ، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام و المواد الطبيعية .

[1] مروان شموط ، كنجو عبدو كنجو ، **أسس الاستثمار** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2008 ، ص 10.

- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة و ذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة .
- مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين ، فهناك مدخرون للأموال لكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها و هنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات و تقديم العوائد للمدخرين .

المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية

يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر، و يقوم قرار الاستثمار على مجموعة من المبادئ والمقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان سلامة القرار الاستثماري.

المطلب الأول: تعريف القرار الاستثماري

القرار الاستثماري هو عملية اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة ولكي يتوصل المستثمر إلى اختيار البديل الملائم فان عليه أن[1]:

- يحصر البدائل المتاحة و يحددها
- يحلل البدائل المتاحة أي أن يقوم بالتحليل الاستثماري
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل
- يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل الداخلية التي تعبر عن رغباته

المطلب الثاني: أهمية القرار الاستثماري

يكتسي القرار الاستثماري أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها:

- يشكل الاستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد و المحافظ على وجود المؤسسة
- تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة و مهمة مقارنة لما تملكه المؤسسة أو المشروع من أموال
- يعتبر القرار الاستثماري قرار يرهن المؤسسة على المدى المتوسط والطويل يصعب الرجوع فيه
- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثرها بالمحيط الاقتصادي و المالي حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلبي ما يحتاجه السوق من منتجات او خدمات ذات جودة عالية و أسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة.

إضافة إلى هذا فإن القرار الاستثماري يعتبر قرارا بالغ التعقيد بالنظر لما يتطلبه من إحاطة بمجموعة من العناصر الكثيرة و المختلفة التي تتطلبها العملية الاستثمارية، و يمكن إجمال أهم الصعوبات التي يواجهها القرار الاستثماري فيما يلي[2]:

- صعوبة جمع كل المعلومات الرقمية المتعلقة بالاستثمار
- صعوبة التنسيق بين مختلف الأجهزة الإدارية و المالية التي يتعامل معها المشروع

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق** ، ص 25.

[2] Abed Allah Boughaba، Analyse et évaluation de projet، édition BERTI France ، 1998 p 8.

- صعوبة تطبيق بعض الحسابات المالية خاصة فيما يتعلق بتكلفة رأس المال و تحديد هيكل التمويل الأمثل للمشروع .
- صعوبة التحكم في الأخطار المحيطة بالمشروع

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري

يتأثر الاستثمار بمجموعة من العوامل و المتغيرات البيئية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذنا للقرارات الاستثمارية و يمكن إجمال أهم هذه العوامل في العناصر التالية[1]:

أولا: الظروف الاقتصادية: من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الرواج و أخرى من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية، وتتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة إيجابا و سلبا.

ففي فترات الرواج الاقتصادي يتزايد دخول الأفراد و كذلك رغبتهم في الإنفاق على شراء السلع و الخدمات و يزيد بذلك الطلب عليها أو قد تتغير عادات و سلوك المستهلكين و يندفعون في طلب سلع و خدمات جديدة، و هذا بدوره يشجع المستثمرين على دراسة فرص الاستثمار في مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية لمشاريع قائمة بالفعل.

أما في فترات الانكماش الاقتصادي فتحدث الحالة العكسية حيث يقل الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو ما لا يشجع المستثمرين الجدد والمنتجين على الإقبال على استثمار المزيد من الأموال، و إذا ما استمرت ظروف الانكماش لفترة طويلة فقد تؤدي إلى خروج بعض المستثمرين من السوق لعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم و ارتفاع التكاليف في مؤسساتهم و يتبع ذلك مواجهة مشاكل عدم القدرة على السداد للالتزامات.

نتيجة لهذا يجب على المستثمر تتبع و دراسة الظروف الاقتصادية في البيئة محل الاستثمار دراسة دقيقة و محكمة حتى يضمن نجاح استثماره و استمراره.

ثانيا: الظروف السياسية: تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة ما، و من الأهمية أن تولى دراسة و تحليل الظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ قرار الاستثمار، و ذلك نظرا لان المشروعات الاستثمارية المقترح تنفيذها بصفة عامة تمتد أعمارها الاقتصادية لفترات طويلة من المخاطرة أن يتم الاستثمار في مناخ و بيئة لا تتميز بالاستقرار السياسي أو تغلب عليه بعض القوانين التي لا تكفل حماية حقوق و ملكية المستثمر، كما أن حركة السلع و رؤوس الأموال و الأشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار و توافر الأمن.

[1] معراج هواري و آخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن،2012، ص 59.

ثالثا: الظروف التشريعية : إن التشريعات الضريبية و القوانين المتعلقة بالاستثمار تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى و السياسة العامة للدولة، فقد تلجأ بعض الدول إلى مساعدة بعض المشروعات من خلال إعفائها من الضرائب على أرباحها لمدة معينة تسمى فترة الإعفاء الضريبي على أن تفرض الضريبة بعد انقضاء المدة، و ترتبط مدة الإعفاء الضريبي بنوع النشاط الذي يزاوله المشروع ،كما قد تتجه الدول إلى منح إعفاءات ضريبية لمدة معينة للمشروعات التي تقام في مناطق نائية تشجيعا لامتداد العمران إليها و العمل على تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الدولة.

كما أن للتعريفة الجمركية دورا متزايدا في توجيه عمليات الاستثمار لأنها تؤثر على حجم الاستثمارات و نوعية النشاط الاستثماري و لهذا فعلى المستثمر ضرورة التعرف على المجالات التي تحظى بالإعفاءات أو التخفيضات الجمركية و في نفس الوقت معرفة التشريعات الضريبية التي تحكم أرباح المشروعات حتى يستغل المزايا و التحفيزات في زيادة فرص نمو و ازدهار مشروعاته و ترشيد قراراته الاستثمارية.

المطلب الرابع: أنواع القرارات الاستثمارية

تختلف أنواع القرارات الاستثمارية حسب أهداف المستثمر و ظروفه، وفي هذا الإطار يوجد عدد من أنواع القرارات الاستثمارية نذكر أهمها[1]:

- **قرارات تحديد أولويات الاستثمار:**

حيث يتم اتخاذ القرار الاستثماري بناءا على عدد من البدائل المتاحة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف، حيث يقوم المستثمر باختيار البديل المناسب وفقا لما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، فيقوم بترتيب الاستثمارات طبقا لأولوياته و اهتماماته الخاصة بكل مرحلة، ومن ثم تنفيذ البديل الأفضل على أن يؤجل باقي البدائل إلى التوقيت المناسب في المستقبل إذا رغب في ذلك .

- **قرارات قبول أو رفض الاستثمار:**

وهي الحالة التي يتعذر على المستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، و من ثم عليه أن يحدد قرار الاستثمار في هذا البديل أو الاحتفاظ بأمواله دون استثمار، و عليه فان هذا النوع من القرارات يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة و أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

- **قرارات الاستثمار المانعة بالتبادل:**

إذ يمكن للمستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، ولكن إذا وقع اختياره على بديل معين من هذه البدائل المتاحة، فان ذلك يمنعه من الاستثمار في بديل آخر في نفس الوقت، و من هنا فان المستثمر يتحمل

[1] نمري نصر الدين، **مرجع سابق**، ص 10.

تكلفة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة التي تعبر عن مقدار ما ضحى به نتيجة التخلي عن البديل الآخر .

- **قرارات الاستثمار في ظروف التأكد، المخاطرة و عدم التأكد:**

فالقرارات التي يتم اتخاذها في ظروف المخاطرة، فهي القرارات التي تتسم بنسبة معينة من المخاطر، و كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان احتمال نجاحها أكبر، و من ثم فإنها تحتاج إلى دراسات قائمة وفق أسس و مناهج علمية لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساعد على تقليل المخاطر و من ثم اتخاذ القرار المناسب.

كما يوجد نوع آخر من القرارات يتم اتخاذها في حالة عدم التأكد، و هي القرارات التي تتميز بدرجة عالية من المخاطر، و هي قرارات نادرا ما تحدث في الواقع العملي و تحتاج إلى خبرة و كفاءة عالية في مجال إجراء الدراسات الخاصة بها، و تحتاج إلى دقة كبيرة و تطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لاتخاذ القرار الاستثماري في مثل هذه الظروف .

- **القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي و التحليل الكمي:**

فهناك قرارات استثمارية يتم اتخاذها بناءا على إجراء مجموعة من التحاليل الوصفية فقط و هي قرارات قليلة الحدوث، كما يوجد نوع آخر من القرارات التي تعتمد على التحليل الكمي فقط و هي أيضا قليلة الحدوث، ولكن الواقع العملي و ظروف الاستثمار يحتم في غالب الأحيان الاعتماد على كلا التحليلين للوصول إلى اتخاذ القرار السليم .

المبحث الثالث: متطلبات القرار الاستثماري الفعال

بما أن القرار الاستثماري كثير التعقيد فلا بد من إتباع مجموعة من المصادر و والمعايير و المراحل العلمية، ليكون مبني على أسس و دراسة دقيقة، حتى يصبح قرارا فعالا و ناجعا، يحقق هدفه من العملية الاستثمارية و يمكن إبراز هذه المتطلبات في هذا المبحث .

المطلب الأول: أنواع المعلومات ومصادرها

إن فهم مصادر المعلومات المتعلقة بالقرارات الاستثمارية يتطلب تصنيفها إلى أنواع مختلفة، ذلك أن هذه المصادر تختلف و تتباين وفقا لنوعية المعلومات المتوافرة أو المطلوبة أو المستخدمة، إذ أن معرفة المعلومات يساعد في الوصول إلى المصدر الملائم للحصول عليها.

كما أن هذه المصادر تتألف أيضا وفقا لنوعية الاستثمارات و يمكن إبراز هذه المعلومات كما يلي[1]:

أولا: المعلومات الفنية:

تشمل هذه المعلومات طريقة عمل المشروع و مستلزماته الفنية من آلات ومواد و قطع غيار و مستلزمات أخرى .

و مثل هذه المعلومات تقوم الشركات المنتجة للآلات المستخدمة بالتزويد بها، حيث تقوم الشركة المنتجة للآلة بتزويد المستثمر بمكونات الآلة و طريقة عملها و طاقتها الإنتاجية و مستوى المهارة المطلوب من العمال الذين سوف يعملون عليها. كما تقوم أيضا، الشركات المنتجة للآلات المستخدمة في المشروعات بتزويد المستثمر بالمعلومات المتعلقة بكيفية توصيل الآلات و الخطوط الإنتاجية و كيفية التشغيل و مراحله إلى أن يصبح المنتج جاهزا للتعبئة و التغليف.

كما تقوم الشركات المنتجة للسلع الإنتاجية أو الصناعية بتزويد المستخدمين لهذه السلع بكيفية استخدامها. و إذا كانت الشركات المختلفة المنتجة للسلع الصناعية تقدم العديد من البيانات و المعلومات فان ذلك لا يعني أبدا عدم قيام المستثمر بإجراءات دراسة مختلفة من اجل الحصول على المعلومات الفنية الأخرى ،فعليه إجراء دراساته المتعلقة بمعدلات استهلاك المنتجات من المواد و الطاقة في الطرق الإنتاجية المستخدمة كما يمكن الاعتماد على بعض الخبراء و الفنيين المتخصصين في المجالات التي سيعمل بها المستثمر .

ثانيا: المعلومات المتعلقة بالسوق :

من حيث مدى توافرا لمنتج و عدد الشركات المنتجة لهذا النوع من المنتجات و مقدار الحصة السوقية المتوقعة ، و هنا يحتاج المستثمر إلى القيام بالدراسات التسويقية لمعرفة حجم الطلب المتوقع من خلال دراسته العديد من البيانات و خاصة الحالة الاقتصادية السائدة ، إضافة إلى أسعار المنتجات ، ذلك انه يمكن توقع طلب مرتفع على المنتجات التي يقدمها المستثمر بينما في حالة الكساد سيكون الأمر مختلفا .

[1] مروان شموط ،كنجو عبدو كنجو ، **مرجع السابق** ، ص ص 44 – 46.

و لابد أيضا من دراسة السكان و تركيبهم الديمغرافي من حيث عددهم و جنسهم و فئاتهم العمرية و مستوى دخلهم و توزيعهم الجغرافي و مستواهم الثقافي إضافة إلى معدلات التغير التي تحصل على هذه المؤشرات من سنة إلى أخرى و مدى اثر هذه التغيرات على حجم الطلب على السلع المختلفة .

و لإجراء الدراسة التسويقية ، لابد من الاطلاع على الأسواق المحلية و الخارجية من اجل مقارنة أسعار السلع في المستقبل .

ثالثا: المعلومات المتعلقة بمدى توفر المستلزمات الفردية للمشروع :

مثل المواد الخام و العمالة و طبيعة التربة و الخدمات المختلفة ، و لهذه الغاية لابد من الاطلاع على السوق على كثب و زيارة الشركات التي تتعامل بالمواد الأولية المختلفة لمعرفة مدى إمكانياتها على توفير المواد الخام و عن أسعارها و تكاليفها و شروط شحنها و مواصفاتها أو الاتصال بهذه الشركات بوسائل الاتصال المعروفة التي تتطور يوما بعد آخر ،كما يمكن مخاطبة مكاتب العمل و التشغيل لمعرفة نوعية العمالة المتوفرة و مستوى مهاراتها و مؤهلاتها .

و من اجل الحصول على المعلومات حول البنية التحتية و الخدمات الأخرى ، يمكن الاطلاع المباشر على هذه الأمور إضافة إلى الاعتماد على المتخصصين بهذه المجالات .

رابعا: المعلومات المتعلقة بالأمور المالية :

من حيث الاحتياجات من الأموال و أماكن الحصول عليها، و هي عادة السوق المالي و المؤسسات المالية كالبنوك و شركات الاستثمار و التامين.

و هنا لابد من إجراء الدراسة المالية المتعلقة بتقدير التكاليف المختلفة سواء تكاليف الاستثمار أو تكاليف الإنتاج و التسويق أو تكاليف التشغيل إضافة إلى القيام بتقدير الإيرادات من واقع الطاقة الإنتاجية و الأسعار السائدة، و ذلك من خلال مقارنة الإيرادات المتوقعة مع التكاليف المتوقعة. كما تتضمن الدراسة المالية، تكلفة رأس المال المفترض و معرفة أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى و خاصة إذا كان للمشروع علاقات متعددة مع العالم الخارجي.

المطلب الثاني: مراحل القرار الاستثماري

تمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ، بعدد من المراحل تحدد كل مرحلة طبقا لتلك المنهجية ، ما إذا كان سيتم الذهاب أو الدخول في المرحلة التي تليها أم لا ، و يمكن التعبير عن تلك المراحل [1] من خلال الشكل التالي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 40.

الشكل (2) : مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

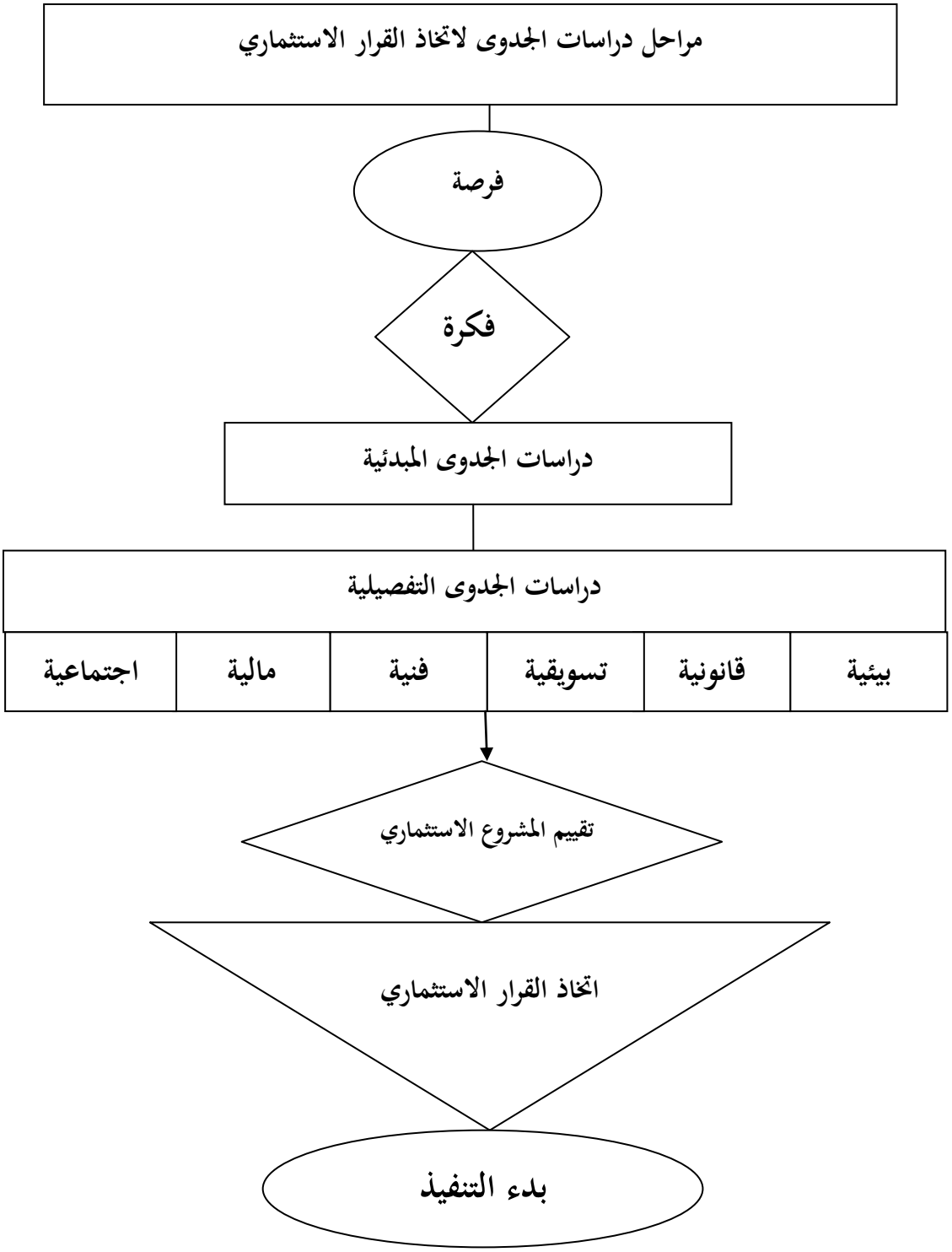

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 40.

و يلاحظ من الشكل أن المرحلة الأولى تبدأ بوجود فرصة استثمارية تلوح للمستثمر في مجال استثمار معين في احد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يضمها النشاط الاقتصادي ، و يمكن التقاط هذه الفرصة الاستثمارية من مصادر عديدة فقد تكون من مصادر خارجية سواء من خطة التنمية أو من متابعة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و تحليل قوائم الواردات و تجميع رغبات العملاء و مقترحات منتجو الآلات و تصرفات المتنافسين أو متابعة التطور التكنولوجي في ظل العولمة و قد تكون من مصادر داخلية تخص النشاط الذي يقوم به المستثمر نفسه فإذا كان لديه المشروع القائم فقد تقفز إليه فرصة استثمارية لها علاقة تكاملية أو تبادلية أو مستقلة عن النشاط القائم لكن ستعظم مكاسبه و كذلك هناك الإدارات التي يضمها النشاط القائم مثل إدارة البحوث و التطوير و الإدارة الهندسية و إدارة التسويق و المبيعات و الإدارة العليا و غيرها حيث تقفز فرصة إقامة مشروع جديد أو إضافة منتج ، أو خط إنتاجي جديد أو تكنولوجيا جديدة .

و عندما يجد المستثمر أن هناك جدوى من هذه الفرصة فانه يتحول إلى المرحلة الثانية حيث يخضع هذه الفرصة للتفكير فتتحول إلى فكرة جديرة بالبحث و الدراسة و من خلال تحليل المعلومات التي تم تجميعها من المصادر الخارجية و الداخلية ،يحدث نوع من الاقتناع بجدوى تلك الفكرة الاستثمارية و في هذه المرحلة يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة ، و يتحول المستثمر إلى المرحلة الثالثة ليبدأ في إجراء دراسة الجدوى المبدئية للمشروع و التي يمكن أن يطلق عليها مرحلة جس الأوضاع و كأن المستثمر بدا يشرع في الدخول إلى حقل ألغام فتكون دراسة الجدوى المبدئية تشير إلى ما إذا كان سيدخل في دراسات الجدوى التفصيلية أم لا ، فإذا كانت النتيجة انه لا توجد مشاكل أو عقبات أو موانع فانه يتحول إلى المرحلة الرابعة و هي الدخول في إجراء دراسات الجدوى التفصيلية التي تنقسم إلى دراسات جدوى بيئية ، و دراسات جدوى قانونية و دراسات جدوى تسويقية و دراسات جدوى فنية و دراسات جدوى مالية و دراسات جدوى اجتماعية .

و في هذه المرحلة لا ينتقل الذي يقوم بدراسات الجدوى إلى النوع التالي من الدراسات التفصيلية إلا إذا ثبت جدوى النوع أي قبله فمثلا لا يكون منطقيا ، بل و مكلفا الذهاب إلى الجدوى القانونية إلا إذا قمنا بدراسة الجدوى البيئية لمشروع و هكذا رغم أن سيناريوهات التعامل و التطبيق في الحياة العملية قد يكشف عن سيناريوهات أخرى .

و المهم إذا ثبتت جدوى المشروع خلال المرحلة الخاصة بدراسات الجدوى التفصيلية فيتم الانتقال إلى المرحلة الخامسة التي تنطوي على تطبيق مجموعة من المعايير للحكم على مدى ربحية و جدوى المشروع و يطلق عليها معايير تقييم المشروعات أو الاستثمار و تشير المجموعة الأولى إلى معايير الاستثمار و تقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الفرد أما المجموعة الثانية فهي مجموعة المعايير التي تعبر عن وجهة نظر و مصلحة الاقتصاد القومي و كأننا أمام معايير جزئية و معايير كلية ، علما بأن هذه المرحلة تنطوي أيضا على ما يسمى بتحليلات الحساسية التي تجرى لاختبار قدرة المشروع على استيعاب التغيرات التي تحدث لبعض المتغيرات المؤثرة في اقتصاديات هذا المشروع مثل سعر البيع ، أو سعر الصرف ، أو أسعار الطاقة أو أسعار عناصر الإنتاج و غيرها ، و ذلك

خلال العمر الافتراضي للمشروع بالإضافة إلى إعطاء تقديرات عن الفرص المتاحة الايجابية لتدعيم اقتصاديات المشروع خلال عمره الافتراضي أو تحليل الآثار المحتملة السلبية و الايجابية على اقتصاديات المشروع عبر عمره الافتراضي ، و مع انتهاء تحليلات الحساسية بصورة ايجابية صافية يمكن الوصول إلى المرحلة ما قبل الأخيرة ، أي إلى المرحلة السادسة و هي البدء في التنفيذ ، و اتخاذ إجراءات الإنشاء و التأسيس و إجراء تجارب بدء التشغيل .

المطلب الثالث: معايير اتخاذ القرار الاستثماري

إن على المستثمر، لدى اتخاذ القرار بتوظيف الأموال، أن يراعي الأسس التالية[1]:

أولا: العائد المتوقع:

يشكل العائد المتوقع من الاستثمار أهم الأسس التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري ، ذلك أن المستثمر يقوم بتنفيذ استثماره إذا ما وجد من دراسته للمشروع أن ثمة إرباحا جيدة يمكن أن تحقق في حين انه لن يقوم بالاستثمار إذ ما وجد أن المشروع سوف يحقق له خسارة .

كما أن الاختيار بين مشروع و آخر يبنى أيضا على أسس العائد المتوقع منها، فإذا ما وجد أن عائد مشروع ما اكبر من عائد مشروع آخر فان الاختيار يقع على المشروع ذي العائد الأعلى.

ثانيا: درجة المخاطرة المتوقعة :

من الصعب القول أن ثمة مشروعا للاستثمار يخلو من المخاطر المتنوعة سواء كانت مخاطرة نظامية ناجمة عن البيئة المحيطة أو مخاطر غير نظامية تتعلق بالمشروع ذاته و سواء كانت مخاطر النشاط الصناعي أو مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر السوق أو مخاطر التضخم .

و يمكن القول أن العلاقة بين العائد و المخاطرة تأخذ شكل العلاقة الطردية عموما أي أن المخاطرة تزداد بزيادة العائد و أن بعضها الأخر منخفض العائد و مرتفع المخاطر .

و الذي يمكن ذكره هنا يجب على المستثمر أن يدرس المخاطر المترتبة على قيامه بالاستثمار لمعرفة ما يمكن تجنبه و ما يمكن الاحتياط له . و إذا ما وجد أن المخاطر مرتفعة و العائد منخفض فانه يتخذ قراره بالامتناع عن القيام بالاستثمار .

ثالثا: اختيار الزمن المناسب :

يتفق العديد من الاقتصاديين على أن أوقات الاستثمار ليست جميعها على درجة واحدة من الجاذبية، فهناك أوقات للبدء بالاستثمار أفضل من غيرها، و على ذلك فان على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري للقيام باستثماره في الوقت المناسب.

و في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن المستثمر يفضل الاستثمارات ذات المردود السريع التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة. و هي تلك الاستثمارات التي تحقق له الربحية و السيولة والأمان.

[1] مروان شموط ،كنجو عبدو كنجو، **مرجع سابق** ، ص 50.

المطلب الرابع: إجراءات اتخاذ القرار الاستثماري الفعال

بعد جمع المعلومات الضرورية عن المشروع الاستثماري، يتطلب الأمر إجراء دراسة شاملة للمحيط الذي سوف يعمل فيه المشرع الاستثماري، حتى يمكن اتخاذ قرار الاستثمار انطلاقا من أرضية سليمة، وتتمثل هذه الدراسة فيما يلي[1]:

1- **الدراسة التجارية التسويقية:** يتحدد على ضوء هذه الدراسة حجم السوق، الأسعار السائدة و المتوقعة، فئات المستهلكين إذا وجدوا، سياسة البيع و قوى البيع الخ ...

2- **الدراسة التقنية الاقتصادية:** و على ضوء هذه الدراسة يتم تحديد ما يلي:

- حجم الاستثمار و تكلفته
- تحديد مدة حياة الاستثمار
- طبيعة المعدات و التجهيزات و تطويرها التكنولوجيي
- تكلفة استغلال التجهيزات، تركيبها و صيانتها

3- **الدراسة المالية:** تمكن هذه الدراسة من معرفة على وجه الخصوص:

- مصدر التمويل المتاحة للمستثمر لتمويل الاستثمار
- شروط ومعدات السوق المالي
- قدرة الاستدانة للمشروع
- سياسة التمويل الذي يتبعها المشروع الاستثماري بمعنى هل المشروع يمول بمصادر داخلية أو خارجية أو الاثنين معا.

4- **الدراسة البشرية:** يتحدد بناءا على هذه الدراسة ما يلي:

- معرفة الاحتياجات من اليد العاملة
- تحديد سياسة التكوين و التوظيف
- معرفة ردود أفعال الزبائن حول المشروع

[1] بوحادي حليم، **دور الضريبة في ترقية الاستثمار الوطني الخاص في الجزائر**(دراسة حالة وكالة دعم و ترقية الاستثمارات)مذكرة ماجستير (غير منشورة)في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002 – 2003، ص 50.

5- **الدراسة القانونية:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحيط القانوني و التشريعي و خاصة القوانين المتعلقة بالضرائب، التحفيزات الضريبية المتاحة، المساعدات الممكنة من الدولة و كذلك الإجراءات المتعلقة بالبيئة (قوانين حماية البيئة).

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي لتطور الدول و نموها، فلا يمكن تحقيق هذا النمو و الرقي، إلا بعد الاعتماد على الاستثمار، و لا يكون وسيلة لتحقيق التطور و الازدهار، إلا بعد اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، الذي يعظم النتائج بأقل التكاليف، ويتم ذلك من خلال إتباع المعايير العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري، الذي يمر بمجموعة من المراحل، بالإضافة إلى الاستناد على مختلف المعلومات التي تعتبر مصدرا أساسيا في اتخاذ قرار استثماري فعال، يعود بالنفع على المستثمر و الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

تجاوز عراقيل

الاستثمار من خلال

الإدارة الالكترونية

تمهيد

يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر، متاحا لتجسيد العديد من الفرص الاستثمارية المحلية، على ارض الواقع نظرا لطبيعة بيئته المناخية، ناهيك عن اتساع المساحة الجغرافية، بالإضافة إلى القوانين المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية، خدمة للاستثمار بشكل عام و الاستثمار المحلي بشكل خاص.

و تبقى الجزائر تعاني الكثير من المشاكل المختلفة التي طالما عرقلة الاستثمار و المستثمرين، و ذلك منذ عقود طويلة، لها أسبابها و مبرراتها، ولكن الجزائر حاولت جاهدة في الإنقاص من حدة هذه المعوقات، أو حتى القضاء عنها نهائيا، و ذلك من خلال تبنيها للعديد من الأساليب ولعل الإدارة الالكترونية احد هذه الأساليب المتبعة لتسهيل الإجراءات على المستثمرين المحليين.

و فد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: ماهية الإدارة الالكترونية

المبحث الرابع: أهمية الإدارة الالكترونية في تفعيل الاستثمار

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، و البعض الآخر بالنظم القانونية و الأوضاع السياسية، والمؤسسات والسياسات المتبعة، فهو البيئة الاستثمارية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار الاستثمار، و التي تؤثر في ثقة المستثمر.

المطلب الأول: المناخ الطبيعي و الاقتصادي

تتميز الجزائر بطبيعة مناخية متنوعة الأقاليم تجعل منها بيئة ملائمة جدا للاستثمار ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولا: المناخ الطبيعي و الجغرافي

1- الخصائص المتعلقة بالأرض

تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها بـ 2.381.741كلم مربع ، أما حدودها الجغرافية فيحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشرق تونس و ليبيا، و من الجنوب مالي و النيجر، و من الغرب المغرب و موريتانيا، فهي تتوسط بلدان المغرب العربي الكبير، بالإضافة إلى تنوع أقاليمها المناخية من المناخ الصحراوي، المناخ القاري و مناخ البحر الأبيض المتوسط، إن التنوع الذي تزخر به الجزائر أثر إيجابيا على توفر موارد طبيعية متعددة كالبترول و الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى توفرها على العديد من المعادن كالحديد و النحاس، و المحاصيل الزراعية كالتمور، البرتقال، الكروم و الحبوب، كما تغطي الغابات أربع ملايين هكتار منها 700.000 هكتار تشجير، بالإضافة إلى مشروع السد الأخضر الذي يمتد من الشرق إلى الغرب في المنطقة الشمالية للصحراء طوله 1500 كلم و عرضه 20 كلم، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في المناطق الشمالية و الداخلية [1].

2- الخصائص المتعلقة بالموارد الطبيعية (الطاقوية)

تحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي، و تأتي في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج و الثالثة في مجال التصدير، بعد روسيا و كندا، و تجعل هذه الأرقام من الجزائر بلدا طاقويا في الفضاء المتوسطي، و تمنحها مكانة مسيطرة كونها أول منتج و مصدر للنفط و الغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط، أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فيمثل 50% من الاحتياطات، و هي الممول الثالث للإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي، و رابع ممول طاقوي إجماليا .

[1] عبو هدى، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2007-2008، ص91.

ثانيا: اقتصاد ريعي

يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية و الغازية لا تراعي فيها محدودية الاحتياطات و ضرورة استخلافها و الكفاءة و الرشادة في تخصيص عائداتها، و العدالة في توزيع منافعها و حماية حقوق الأجيال القادمة فيها، و إن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، و انعكاسات سياساتها الاتفاقية في آليات الاعتماد على الريع الداخلي و آثاره السلبية، إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم 35% من الناتج الداخلي الإجمالي و تشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة و حوالي 98.5% من إجمالي الصادرات، و لا يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحوال مليار دولار [1].

المطلب الثاني: المناخ القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي مند انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ،كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين ، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو مواءمة رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر ، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

1 – نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل ، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة و الصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشر مواطن شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب)

2– من ناحية أخرى و تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها

3 – أخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية و هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية و في قوانين الاستثمار المتعاقبة ومن بين أهم

[1] عبو هدى، مرجع سابق، ص92

القوانين الخاصة بالاستثمارات التي عالجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم من خلال عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر كما يلي[1] :

قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963(قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 26-07-1963) و قانون الاستثمارات الصادر في 1966 (أمر رقم 284/66 المؤرخ في 15-06-1966) ثم قانون سنة 1982 (قانون رقم 11/82) ثم قانون سنة 1988 (قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12-07-1988) و وصولا إلى قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 05-07-1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر) ثم جاء قانون الاستثمار لسنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار (الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20-08-2001) ثم جاء أمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل 15 جويلية سنة 2006 يعدل و يتمم الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001، و قد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، و التأكيد على مبادئ أساسية وهي[2]:

- مبدأ حرية الاستثمار
- إزالة كافة القيود الإدارية
- مبدأ منح المزايا و الحوافز المستحقة على الاستثمار.

و تعد هذه القوانين مشجعة و محفزة للاستثمار حيث هدفت بالأساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد و توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة و ذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية والإجرائية.

المطلب الثالث: المناخ المؤسساتي

منذ قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، بدأت الدولة الجزائرية تفكر بجدية في السبل الناجعة لتطوير الاستثمار ، و هذا من خلال الإصلاحات الشاملة الرامية إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و أيضا تهيئة المناخ المؤسساتي الذي يسهل عملية الاستثمار إضافة إلى الضمانات و التحفيزات المقدمة للمستثمرين المحليين .

[1] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz ، 18 -12- 2015.

[2] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة مقدمة للملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي،جمهورية مصر العربية، 25-28 جانفي2015، ص 10.

أولا: وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSSI)

أنشئت و لأول مرة بالجزائر وكالة وطنية مكلفة بمتابعة الاستثمار بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، لتدعم فيما بعد بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، و هي تأخذ شكل شباك وحيد، مجهزة بكافة الوسائل المتاحة لتسهيل عملياتها الترويجية و التنسيقية، وتتمثل أهم مهام الوكالة في[1] :

- ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها عن طريق الاتصال بالإدارات المعنية
- تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها و التكنولوجيا المستعملة
- ضمان تنفيذ كل التدابير التنظيمية المرتبطة بالاستثمار

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

جاءت هذه الوكالة لتحل محل وكالة دعم و ترقية و متابعة الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين ، تحت إشراف رئيس الحكومة و نظمت هي الأخرى في شباك وحيد، كجهاز لامركزي، مكلف بالمهام التالية:[2]

- ترقية الاستثمارات، تطويرها و متابعتها
- استقبال المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم و تزويدهم بكل الوثائق و المعلومات الضرورية لإتمام المشروع
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لترقية المشاريع الاستثمارية
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء

ثالثا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

هو جهاز حيوي، وضع خصيصا لدعم الاستثمارات تحت إشراف رئيس الحكومة و لقد أنشئ وفقا للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، مكلف بعدة مهام أهمها[3]:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياته

---

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص159.

[2] زين منصوري، **(واقع سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة شمال إفريقيا)**، ، جامعة الشلف، العدد الثاني، ماي2005، ص134.

[3] الجزائر،الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.

- تحديد المناطق المعنية بالاستثمار
- إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا آن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات إليها ويمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

المطلب الأول: المعوقات الإدارية والتنظيمية

يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها[1]:

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة انتقائية ومتباينة من جهة إدارية إلى أخرى
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية
- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـعدة إجراءات إدارية مختلفة
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، والكهرباء، والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار
- ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار
- انتشار ظاهرة الرشوة و البيروقراطية و المحاباة الجهوية و استفحالها في المجتمع الجزائري، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمرين

[1] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي**،مذكرة ماجستير(غير منشورة) في علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر الشلف، 2007-2008 ،ص ص 149-150.

المطلب الثاني: مشكلة العقار الصناعي و التمويل

أولا: مشكلة العقار الصناعي

تعتبر مشكلة العقار الصناعي و آلية الوصول إليه، و تسوية ملكيته أهم المعضلات المطروحة على مستوى الاستثمار في الجزائر، و نتيجة ما خلفته السياسات الاقتصادية و المخططات التنموية الماضية من هياكل و منشآت ضخمة بقيت غير مستغلة، و انتهت في الأخير إلى الاهتلاك أو السرقة،و السبب في ذلك يعود لتداخل هذه السياسات في بعضها البعض من جهة، وعدم مرونة المنظومة التشريعي و عدم استجابتها مع متطلبات الواقع، حتى انه أصبح مصدرا لمضاربات و مساومات لا تنتهي، مع وجود العديد من العقارات الصناعية في وضع غير قانوني، مما إلى توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، و يتجلي هذا من خلال العناصر التالية[1]:

- صعوبة الحصول على قطعة ارض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري
- تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية
- الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة
- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان
- بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية)

ثانيا: مشكلة التمويل

تعتبر العوائق المالية من أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات القائمة والمشروعات الجديدة، وقد أظهرت عمليات **سبر** الآراء التي تمت مع رؤساء المؤسسات بان المؤسسات الحديثة النشأة لها صعوبات أكبر للحصول على القروض مقارنة بالمؤسسات القديمة وتتلخص القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي فيما يلي[2]:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر
- رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطء أنظمة المدفوعات
- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها .وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات

[1] مُحَمَّد حجاري، (**إشكاليات العقار الصناعي و الفلاحي و تأثيرها على الاستثمار في الجزائر**)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، العدد 16، 2012، ص ص 321-322.

[2] ساعد بوراوي، **مرجع سابق**، ص 151.

- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية.

المطلب الثالث: مشكلة الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية و الرشوة، وغياب المساءلة، لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات، و تصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا، حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا إفريقيا، كما تعتبر الرشوة بمبالغ كبيرة الموضوع الحساس و ذلك لتأثيرها على صانع القرار، و هذا لا يعني عدم تأثير الرشوة بمبالغ صغيرة على المجتمع بصورة عامة و لكن انتشار النوع الأول من الرشوة له تأثير على حياة المجتمعات بأكملها و هي الأكثر وضوحا، و تفشيها يؤدي إلى عدم الأمل في التحكم في الرشوة ذات المبالغ الصغيرة، لذلك أن انتشار هذا الوباء الخطير يقضي على التنافسية و المعاملة العادلة، مما يؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية و المالية، و يمكن إجمال أهم أسباب الفساد في النقاط التالية[1]:

- انخفاض دخل الموظفين، مما يجعلهم يستعينون بالطرق غير الشرعية لزيادة أجورهم مثل الرشوة
- غياب الضمير، و عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة من طرف الموظفين و المسؤولين
- تبييض الأموال من أجل إظهارها تبدو للعيان ذات مصدر شرعي وهو غير ذلك
- عدم قيام الهيئات المكلفة بالعمل الرقابي بدورها على الوجه الصحيح، مما يساعد على زيادة الاختلاسات و العمليات غير الشرعية
- تحقيق أقصى ربح في اقصر وقت و بأي طريقة سواء شرعية أو غير ذلك
- تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة
- عدم ارتباط خريجي الجامعات ز البحوث العلمية المنجزة في مخابر البحث مع احتياجات المؤسسات الوطنية مما يجعلهم بعيدين عن الواقع العملي.

[1] بلعوج بولعيد، (**معوقات الاستثمار في الجزائر**)، مجلة شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد رقم 4، 2010، ص ص 81-83.

و تترجم هذه المعوقات و العراقيل في أرض الواقع من خلال تقارير المؤسسات العالمية، المكلفة بدراسة مناخ الاستثمار في مختلف دول العالم، حيث غالبا ما تصنف الجزائر في مؤخرة الترتيب، موازاة مع الدول التي تعاني من الأزمات الأمنية و الاقتصادية حيث نص تقرير البنك العالمي على ما يلي[1]:

تراجع الجزائر مجددا في تصنيف مناخ الأعمال و الاستثمار، حيث صنفها البنك العالمي في المرتبة 163، ليجعل من الجزائر أحد أسوأ مسارات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأعقدها، ورغم التصريحات المتفائلة للمسؤولين القائمين على الحكومة والاتفاق مع هيئة ''بروتون وودز'' لتفعيل ''دوينغ بيزنس الجزائر''، إلا أن الجزائر لم تسجل تحسنا كبيرا على مستوى مختلف المراحل المتصلة بالاستثمار.

يكشف تقرير ''القيام بالأعمال'' الصادر عن البنك العالمي تراجعا للجزائر، مع تسجيل عدم حدوث أي تغيير جوهري في مسار الاستثمار، سواء تعلق الأمر بالإجراءات أو الوثائق أو المحيط العام الذي يتسم بالكثير من التعقيد وغياب رد الفعل أو الفساد والرشوة والبيروقراطية، ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية إجراءات المصاحبة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية منذ عدة سنوات، بخصوص تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار.

وبين التقرير كيف أن الجزائر لا تزال متأخرة في العديد من المؤشرات، بداية بمرحلة إنشاء المؤسسات التي جاء ترتيبها 143 في 2015، و يتضح أن الجزائر من بين أسوأ الدول في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تأخرت الجزائر كثيرا في مجال الربط بالتيار الكهربائي للمؤسسات، حيث احتلت المرتبة 125، في 2015، كما كان التراجع أيضا في مجال تحويل الملكية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 163، بينما يظل القطاع البنكي والمصرفي من بين أهم نقاط الضعف بالنسبة للجزائر، إذ احتلت الجزائر المرتبة 171 في مجال الحصول على القروض مقابل في تقرير 2015.

وموازاة مع القرارات المتخذة من قبل الحكومة والتي اعتبرت ''تأميما مقنعا'' في عدد من الملفات، فقد احتلت الجزائر أيضا المرتبة 173 في تقرير 2015، وتراجع مؤشر تسديد الرسوم والضرائب الى المرتبة 168 في تصنيف البنك العالمي، بينما لم يطرأ تغيير حول مؤشري التجارة ما بين الحدود وتنفيذ العقود، مقابل تراجع في مؤشر تسوية عدم الملاءة أو عدم القدرة على التسديد لدى المؤسسات. وتظل الجزائر متأخرة في معظم المؤشرات التفصيلية المعتمدة، مثل الاستفادة من رخص البناء التي احتلت فيها الجزائر المرتبة 122.

[1] جريدة الخبر، **مناخ الاستثمار في الجزائر من أسوء إلى أسوء**، العدد 2445، 30 أكتوبر 2015.

و يبقى مسار الاستثمار في الجزائر مرهقا ومعقدا ويحتل المؤخرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال وإفريقيا، كما أنه يظل بعيدا جدا عن المقاييس المعتمدة في البلدان المتقدمة، فبالنسبة لمؤشر إنشاء المؤسسات أو مباشرة مشروع استثماري وصناعي، فإن هنالك 12 إجراء في الجزائر بمعدل 20 يوما.

المبحث الثالث: ماهية الإدارة الالكترونية

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للإدارة و مفهوم الإدارة الالكترونية

أولا: المفهوم التقليدي للإدارة

تعددت الكتابات العلمية التي اهتممت بتعريف الإدارة بغية تحديد مفهوم واضح و شامل لها، حيث تختلف التعاريف باختلاف وجهة نظر القائم بالتعريف و نواحي التركيز التي ينظر إلى الإدارة من خلالها و الوقت الذي صيغ فيه التعريف .

ففي وقت معاصر للثورة الصناعية كانت معظم المشاكل التي واجهت تلك الفترة هي كيفية زيادة الإنتاج و الإنتاجية و تخفيض التكاليف و من ثم انعكس ذلك على معظم التعاريف التي قدمت و تعكس في نفس الوقت هذه المشكلة .

ويعرفها آخرون بأنها(المعرفة الصحيحة لما تريد من الرجال عمله ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله بأحسن طريقة و أرخصها) [1]

و في نفس الاتجاه يقول ويب (أن الإدارة هي المختصة بتجنب أي ضياع في الجهد الإنساني[2])

بينما يشير جون مي (إلى الإدارة أنها فن الحصول على أقصى النتائج بأقل جهد حتى يمكن تحقيق أقصى رواج و سعادة لكل من صاحب العمل و العاملين مع تقديم أفضل خدمة ممكنة للمجتمع) [3]

و هناك من ينظر إلى الإدارة كعملية تتكون من عدة وظائف ، و يعكس هذا الاتجاه الأوامر و التنسيق والرقابة .

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإدارة هي عملية استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة استغلالا امثلا عن طريق التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة لوصول إلى الهدف بكفاءة و فعالية.

---

[1] محمد الصيرفي، **الإدارة الالكترونية للموارد البشرية**، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2008، ص18.

[2] محمد فريد الصحن، إسماعيل السيد، إبراهيم سلطان، **مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص21.

[3] بشير العلاق، **الإدارة الحديثة**، ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص20.

ثانيا: مفهوم الإدارة الالكترونية

يعتبر مفهوم الإدارة الالكترونية من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة ظهر نتيجة لتطورات كثيرة شهدها العالم المعاصر منذ الانتقال إلى مرحلة العمل الالكتروني بعيدا عن التعاملات الورقية فتناوله الباحثون في الإدارة عبر عدة تعاريف منها:

تعريف غنيم بأنها (استخدام خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال و الإسراع بهذا الأداء وإيجاد آلية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة و بينها و بين المنظمات الأخرى و العملاء).[1]

يتبين من خلال التعريف أن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الالكترونية هو استخدام التكنولوجيا، كما يبرز مستويات ممارسة الإدارة الالكترونية

في حين عرفها نجم عبود نجم بأنها (العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للانترنيت و شبكات الأعمال في تخطيط و توجيه الرقابة على الموارد و القدرات الجوهرية للشركة و الآخرين بدون حدود من اجل تحقيق أهداف الشركة) [2]

يتضمن هذا التعريف إضافة جديدة للمفهوم السابق باعتبار الإدارة الالكترونية عملية إدارية تقوم على نفس الوظائف التي تقوم عليها الإدارة بمفهومها التقليدي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خاصة شبكة الانترنيت.

و في ضوء التعاريف آنفة الذكر يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي:

الإدارة الالكترونية هي عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للقيام بكافة العمليات الإدارية الخاصة بمؤسسة ما، من أجل تحقيق فاعلية الأداء بها.

[1] محمد سمير أحمد، **الإدارة الالكترونية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان،2009، ص44.

[2] نجم عبود نجم،**الإدارة و المعرفة الالكترونية**،، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص 158.

المطلب الثاني: خصائص و عناصر الإدارة الالكترونية

أولا: خصائص الإدارة الالكترونية

تتمثل خصائص الإدارة الالكترونية في النقاط التالية[1]:

- **إدارة بلا أوراق:** حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني و البريد الالكتروني و المفكرات الالكترونية و الرسائل الصوتية، و نظم تطبيقات المتابعة الآلية.
- **إدارة بلا مكان:** و تعتمد أساسا على الهاتف المحمول و الهاتف الدولي الجديد و المؤتمرات الالكترونية.
- **إدارة بلا زمان:** تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والإنسانية ويف و الشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد.
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية و المؤسسات التي تعتمد على صناعة المعرفة.

ثانيا: عناصر الإدارة الالكترونية

تتكون الإدارة الالكترونية من أربعة عناصر أساسية هي:

1- **عتاد الحاسوب:** و يتمثل في جهاز الحاسوب و ملحقاته، و نظرا لتطور برامج الحاسوب و الزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات، فمن الأفضل للمؤسسة السعي إلى امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعو العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين[2]:

أ- توفير تكاليف التطوير المستمرة و تكاليف الصيانة.

ب- ملائمة العتاد للتطورات البرمجية.

عموما تتمثل الأجهزة الملحقة في: وسائط التخزين، الطابعات، عارض المعلومات، أجهزة البصمة الالكترونية، أجهزة التصوير الرقمية، إلى ما يصعب حصره من الأجهزة الملحقة التي تحتاج إليها الإدارة على اختلاف طبيعة عملها.

[1] جمال يوسف بدير، **اتجاهات في إدارة المعرفة و المعلومات**، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر و التوزيع ،عمان، 2010، ص214.

[2] يوسف مُحَمَّد يوسف أبو أمونه، **واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا، مذكرة ماجيستر (غير منشورة)**، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص37.

2- البرمجيات: هي المكونات غير المادية للحاسوب، عبارة عن تعليمات منظمة خطوة خطوة، تصدر أوامر للمكونات المادية للحاسوب، لإنجاز العمليات المختلفة، وتختار كل إدارة برامج الحاسوب التي تناسبها من بين آلاف البرامج الحاسوبية[1].

3- شبكة الاتصالات: تعتبر الشبكات عنصرا مهما و أساسيا في تطبيق الإدارة الالكترونية، و مما زاد من أهميتها انتشار استخدام الحاسوب في مختلف المجالات بغرض تحسين الأداء في العمل و زيادة كفاءة الأعمال و سرعتها، و بتطور ذلك الانتشار و بزيادة ذلك الاستخدام ازدادت الحاجة إلى تبادل المعلومات و البيانات داخل المؤسسة الواحدة أو بين المؤسسات و بعضها[2].

و الشبكة هي مجموعة من الحواسيب مرتبطة ببعضها البعض و التي تسمح لمستخدميها مشاركة الموارد المتاحة و تبادل المعلومات فيما بينهم، و للشبكات أشكال مختلفة ناتجة عن التطور في مجال التكنولوجيا، ومن أهم أنواع الشبكات المستخدمة في مجال الإدارة الالكترونية ما يلي:

أ- شبكة الاتصالات المحلية: هي شبكة اتصالات تربط مجموعة من الحواسيب ببعضها البعض في مجال جغرافي محدود، كأن يكون مبنى لمؤسسة أو طابقا رئيسيا فيها، و ذلك بما يتيح لهذه الحواسيب تشارك موارد الشبكة من مكونات مادية و برمجيات و تبادل البيانات و المعلومات.

- **شبكة الاتصالات الانترانت:** و هي الشبكة الخاصة للمؤسسة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنيت، و يقتصر التعامل بها مع موظفي المؤسسة، بحيث لا يمكن لغيرهم الدخول إلى مواقع الشبكة، و يتم حماية شبكة المؤسسة الداخلية، باستخدام جدران النيران.[3]
- **شبكة الاتصالات الإكسترانت:** هي عبارة عن شبكات انترانت داخلية توسعت و امتدت خدماتها إلى مستخدمين خارجيين مخولين من خارج المؤسسة بان يكون لهم وصول واستخدام محدد إلى شبكات المؤسسة الداخلية، كالموردين و الشركاء و الزبائن[4] .

[1] سعد غالب ياسين، **الإدارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية**، الإدارة العامة للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 25.

[2] **المرجع نفسه**، ص 25.

[3] Jean-Paul La France، Danielle Vervelle ، **l'intranet l exemple** ،IQ éditeur Montréal 1998 p 22.

[4] Joe H braken ، **les réseaux** ، 3 e édition ، PEARSON Education PARIS ، 2007، P 16.

ب- **شبكات الاتصالات الانترنت(شبكة عامة)**: وهي شبكة معلوماتية عالمية تضم مجموعة من الشبكات منتشرة بجميع أنحاء العالم، و تعد شبكة الانترنت هي العصب الرئيسي و محور الارتكاز الذي تنهض عليه و تتمحور حوله البنية الأساسية للإدارة الإلكترونية.

4- **صناع المعرفة**: وهم العاملون في حقل المعرفة من خبراء و مختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الالكترونية وكل من له علاقة مع المعرفة إنتاجا و تخزينا و توزيعا.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة الالكترونية

لقد تمايزت أهداف الباحثين حول أهداف الإدارة الالكترونية لكنها لم تخرج عن نطاقها الأساسي و المتمثل في إعادة هندسة الإدارة من خلال تكريس و تطبيق نطاق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، فمنهم من يرى أن أهداف الإدارة الالكترونية تنقسم إلى[1]:

أولا: أهداف مباشرة يمكن ترجمتها إلى مكاسب مادية مثل:

- انجاز سريع للأعمال و اختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات.
- تقليل ساعات العمل داخل المنظمات الحكومية.
- الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية.
- إمكانية أداء الأعمال عن بعد.

ثانيا: أهداف عامة غير مباشرة يصعب ترجمتها إلى مكاسب مادية ملموسة مثل:

- التقليل من الأخطار المرتبطة بالعامل الإنساني.
- التوافق مع بقية دول العالم خاصة المتقدمة منها.
- زيادة و تعزيز القدرة التنافسية للمنظمات.

و يذهب البعض الآخر إلى حوصلة أهداف الإدارة الالكتروني بغض النظر عن عوائدها المادية و غير المادية فيما يلي:

[1]الوافي رابح، **محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية (دراسة حالة دائرة سيدي عيسى)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)في إدارة الأعمال، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، 2014-2015، ص 11.

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية و ما يتعلق بها من عمليات.
- تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية و في خلال 24 ساعة في اليوم و طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية.
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين و الشركات و المؤسسات.
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية و النفوذ.
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد و تسهيل تقسيم العمل و التخصص به.
- إلغاء عامل المكان و الزمان في المعاملات الإدارية.
- زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات عبر توافر القدرات المعلوماتية العالية مما يمكنها من معرفة رغبات المستهلكين، و يعينها على تطوير منتجاتها. [1]
- التعلم المستمر و بناء المعرفة[2].

المطلب الرابع: أهمية الإدارة الالكترونية

تتجلى أهمية الإدارة الالكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي و الكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات و نظم المعلومات و ما يرافقها من انبثاق ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و هي تمثل نوعا من الاستجابة الفورية لتحديات عالم القرن الواحد و العشرين التي تشمل العولمة،الفضاء الرقمي، المعرفة و ثورة الانترنيت.

و يشير غنيم أن الإدارة الالكترونية أهمية سواء بالنسبة للمؤسسات أو على المستوى الوطني ، والتي تتمثل بصفة أساسية فيما يلي[3]:

1- **أهمية الإدراة الالكترونية بالنسبة للمؤسسات:** تساهم الإدارة الالكترونية في:

- انخفاض تكاليف الإنتاج و زيادة ربحية المؤسسة.

[1] حسين بن محمد الحسن، **الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية، نوفمبر، 2009، ص 39.

[2] رأفت رضوان، **الإدارة الالكترونية**، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الثاني للجمعية السعودية للإدارة بعنوان: الإدارة و المتغيرات العالمية الجديدة، الرياض، المنعقد في مارس 2004، ص 46.

[3] احمد محمد غنيم، **الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق**،دار الإدارة للبحوث و التدريب و الاستشارات، سلسلة إصدارات، المنصورة،2008-2009، ص37.

- اتساع نطاق الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسات.
- توجيه الإنتاج وفقا لاحتياجات و رغبات الزبائن.
- تحسين جودة المنتجات و زيادة درجة تنافسية المؤسسة.
- تلافي مخاطر التعامل الورقي.

2- **أهمية الإدارة الالكترونية على المستوى الوطني:** تساهم الإدارة الالكترونية على المستوى الوطني في:

- تحسين مستوى أداء المؤسسات الحكومية.
- الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق التكنولوجية المتقدمة.
- زيادة الصادرات و تدعيم الاقتصاد الوطني.
- تدعيم جانب الواردات في الدولة.
- زيادة قدرة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم على المشاركة في حركة التجارة العالمية.

المطلب الخامس: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية

على قدر أهمية أي مشروع و نطاق التغير فيه و أبعاد الخدمات التي يقدمها وتعدد الأطراف المستفيدة، تكون المعوقات، و نظرا لضخامة مشروع الإدارة الالكترونية لذلك فان معوقاته كبيرة.

ويمكن إجمال المعوقات التي تواجه الإدارة الالكترونية في:

أولا: المعوقات الإدارية: وتتمثل في:[1]

- غموض المفهوم، فالكثير من القيادات الإدارية و العاملين و حتى المواطنين يجهلون موضوع الإدارة الالكترونية.
- غياب التوافق في أهداف الإدارة الالكترونية مما يؤدي إلى الاختلاف في الرؤى و انتشار الفوضى والصراعات على النفوذ.
- إمكانية بروز مقاومة للتغيير نتيجة قيام المؤسسة بإعادة توزيع المهام و الصلاحيات و زيادة المسؤوليات و حجم الأعمال، و الخوف من عدم القدرة على مجاراة التكنولوجيا الجديدة
- إدخال تقنية المعلومات بشكل مستقل لكل قسم

[1] محمد محمود الخالدي، **التكنولوجيا الرقمية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص88.

ثانيا: المعوقات البشرية: و تتمثل فيما يلي:[1]

- انخفاض الخبرات التكنولوجية، و الكفاءات العالية في تقديم الخدمات.
- عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين على الأجهزة الالكترونية .
- عدم تطور اختيار على القائمين على الأجهزة الالكترونية، حيث يتم اختيارهم اعتمادا على المقابلة الشخصية، دون أن يقترن ذلك بممارسة عملية على هذه الأجهزة.
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا و تطبيقاتها، بل و تبني مواقف سلبية منها.
- الأمية الالكترونية لدى بعض العاملين بسبب عدم وجود وعي معلوماتي و حاسوبي.

ثالثا: المعوقات المالية: و تتمثل فيما يلي[2]:

- قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية، خاصة وان التقنية متشابكة ومتكاملة و في تطور مستمر، الأمر الذي يجعل اللحاق بهذه التطورات صعبا و من المستحيل التدرج في توفيرها بل يجب أن تتوافر جميعها في وقت واحد خاصة على صعيد المؤسسة الواحدة .
- عدم وجود مخصصات مالية كافية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات.
- ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة للأجهزة الحواسيب و شبكاتها.

رابعا: المعوقات القانونية: و تتمثل في[3] :

- عدم الاعتراف بالوثائق الالكترونية، و عدم اعتمادها كبديل للوثائق التقليدية او الاعتراف بمصداقيتها.
- احتياج الواقع الإداري الالكتروني إلى جهد و وقت طويلين لوضع الأطر القانونية لممارسته ، و تحديد القواعد الضابطة، لمعاملاته.
- غياب التشريعات التي تجرم مخترق شبكات الإدارة الالكترونية، وتضع العقوبات الرادعة لمرتكبي تلك الجرائم.
- عدم وجود التشريعات القانونية لاعتماد التواقيع الالكترونية، و الدفع المالي و التعامل مع البريد الالكتروني و التحقق من شخصية طالب الخدمة.

---

[1] علاء الدين عبد الرحمن حسن، **استثمار الموارد البشرية مدخل تحسين كفاءة العاملين في الحكومة الالكترونية و فاعليتهم**، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 24، 2011، ص7.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، **الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق**، دار الجامعة الجديدة، الازاربطة، 2008، ص73.

[3] حسين بن مُحَّد الحسن، **الإدارة الالكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مرجع سابق**، ص ص 195-196.

خامسا: المعوقات التقنية : هناك بعض المعوقات التقنية التي تعترض طريق التحول إلى أسلوب الإدارة الالكترونية و من أبرزها[1]:

- عدم متابعة التقدم التقني في مجال الحاسوب، حيث ارتفعت معدلات التغيير في تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات بصورة كبيرة، في الوقت الذي تبحث فيه المؤسسات على استقرار نسبي.
- النقص في البيئة التحتية المعلوماتية، و البنية التحتية للاتصالات، على مستوى الدولة مما يعرقل عملية تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسساتها.
- الافتقار إلى مهارة صيانة أجهزة الحواسيب و تطويرها.

سادسا: المعوقات الأمنية: وتتمثل فيما يلي[2]:

- خوف المتعاملين من نجاح إحدى محاولات الاختراق للإدارة التي يتعاملون معها، و أن يمس ذلك الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير، أو استغلالها في أعمال غير مشروعة، أي عدم الثقة في سرية و امن التعاملات، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الإحساس بالأمان اتجاه الكثير من المعاملات الالكترونية مثل التحويلات الالكترونية، والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان.
- عدم توفير برمجيات تحكم للرقابة على الاختراقات المتعمدة.

[1] عادل حرحوش المفرجي و آخرون ، **الإدارة الالكترونية: مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، 2007، ص 37.

[2] حسين محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص ص 196-197.

المبحث الرابع: أهمية الادارة الالكترونية في تفعيل الاستثمار

المطلب الأول: مساهمة الإدارة الالكترونية في تسريع عملية اتخاذ القرار

لعبت الإدارة الالكترونية دورا بارزا و هاما، من خلال مساهمتها الواضحة في اختزال الوقت و اختصار وتقريب المسافات و التقليل العديد من المعوقات، خاصة تلك المتعلقة بالمدى الزمني و الحضور الشخصي، التي طالما وقفت حاجزا معقدا أعاق الكثير من الأفكار و الفرص الاستثمارية، نظرا لتأخر الآجال و كثرة الوثائق الورقية المختلفة المصدر، و مركزية القرارات، إضافة إلى المشاكل التنظيمية البيروقراطية، التي تعرفها الإدارة التقليدية، حيث أصبح من خلال الإدارة الالكترونية المجال واسع و مفتوح لإجراء مختلف العمليات و ذلك من خلال ما يلي[1]:

- سرعة الحصول على بيانات دقيقة
- صحة وتكامل المعلومات
- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات عن طريق التقارير الإحصائية
- تحسين الاتصالات الإدارية
- دعم القدرة على تحديد البدائل المختلفة وتقويم كل بديل
- عدم التقيد بالمكان و الزمان .

المطلب الثاني: فوائد الإدارة الالكترونية على الاستثمار

إن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنيات المعلومات لم يأتي من فراغ، بل لتحقيق فوائد كبيرة نتيجة لاستخدام هذه التقنيات، و لذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسساتها و من أهم هذه الفوائد ما يلي[2]:

- تبسيط الإجراءات داخل هذه المؤسسات مما ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين كما تكون نوع الخدمات المتقدمة أكثر جودة.
- تحسين فعالية الأداء واتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها وتسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية وإمكانية الحصول عليها بأقل مجهود من خلال وسائل البحث الآلية المتوفرة.

---

[1] مُحَمَّد بن سعيد مُحَمَّد العريشي، **إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربوية والتعليم بالعاصمة المقدسة**، مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط(غير منشورة) جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2008 ، ص52.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم دعم القرارات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2005، ص ص238-239.

- توفير التقنيات المتطورة في المؤسسات ذات العلاقة التي من شأنها تحسين الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار.
- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التجارة الالكترونية و ذلك عن طريق استخدام التطبيقات و التقنيات و التبادل الداخلي للبيانات.
- تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات وما إليها.[1]
- زيادة حجم الاستثمارات التجارية.
- اختصار وقت تنفيذ انجاز المعاملات الإدارية المختلفة .
- الدقة و الموضوعية في العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة.
- تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسة المختلفة و كذلك مع المؤسسات الأخرى داخل و خارج بلد المؤسسة .
- التقليل من استخدام الأوراق بشكل ملحوظ مما يؤثر ايجابيا على عمل المؤسسة .

كما أن تقليل استخدام الورق سوف يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ و التوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن تخزين حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى.

المطلب الثالث: دور الترويج الالكتروني في الإعلام بفرص الاستثمار

نظرا للمنافسة القوية التي تواجهها الدول في عملية تنمية و تطوير الاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي و العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة ،كان لابد على هذه الدول من الاعتماد بشكل واضح و صريح على الترويج الالكتروني من خلال استعمال الوسائط الالكترونية ، من أجل تطوير و تسهيل عملية الاتصالات و ربط المؤسسات المختصة بتطوير الاستثمار بالمحيط الخارجي، زيادة إلى ذلك الحملات الإعلامية التي تتضمن الإعلانات المباشرة و المقابلات الصحفية، و أيضا استخدام مختلف الوسائل السمعية و البصرية لعرض إمكاناتها، من خلال إعداد البيانات الأساسية للمشروعات المطروحة للاستثمار على شكل ملفات، حيث يصبح من السهل الحصول على هذه المعلومات و البيانات الاستثمارية التي يحتاجها المستثمرون حول مختلف مناطق الدولة مثل: تحليل بيئة الأعمال، اتجاهات الاستثمارات الواردة، المؤشرات الاقتصادية، الخدمات المقدمة،

[1] حماد مختار، **تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري،جامعة الجزائر، 2007، ص 28.

التشريعات، إضافة إلى الترويج إلى أهم التحفيزات و الإغراءات و الامتيازات التي تعمل على جذب و استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المحليين، لتجسيد كل فكرة أو فرصة إلى مشروع استثماري يرجع بالعائد و ذلك خلال فترة زمنية معينة، و يعتبر الترويج الالكتروني احد العوامل المحفزة على الاستثمار في الوقت الحالي، كما أن الترويج الالكتروني جاء من اجل القضاء على عدة عوامل أثرت سلبيا على فرص الاستثمار منها[1]:

- غياب توفر المعلومات و البيانات المتعلقة بالاستثمار.
- عدم معرفة حجم السوق المحلية و فرص الاستثمار.
- غياب التنسيق بين الدوائر الرسمية المكلفة بالاستثمار.
- البيروقراطية الإدارية و إجراءات التسجيل و الترخيص.
- إجراءات التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.
- مشكل الفساد الإداري و انتشار المحسوبية و الرشوة.
- كثرة و تعقيد الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على التراخيص من الجهات المختصة.
- نقص الإعلام و غياب التوجيه في مجال الاستثمار.

[1] بولرباح غريب،(**العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها**)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد رقم 10، 2012، ص ص 104-105.

خلاصة الفصل

يتبين من خلال هذا الفصل أن مسعى الجزائر لتطوير الاستثمار، و تسهيل مختلف الإجراءات للمستثمرين، من خلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها، إضافة إلى المجهودات المبذولة من طرفها، في تهيئة أرضية ملائمة للاستثمار، إلا أنها تبقى تعاني من بعض العراقيل، التي عملت على معالجتها من خلال تبني الإدارة الالكترونية، حتى يمكن إعطاء سرعة في اتخاذ القرار الاستثماري، بالإضافة إلى توفير المعلومات و البيانات المتعلقة بالاستثمار و المستثمرين، التي من شأنها أن تزيد من ثقة المستثمرين.

الفصل الثالث

الدّراسة الميدانية للوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار ANDI

الشباك الوحيد غير المركزي

لولاية المسيلة

تمهيد

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها الاستثمار بشكل عام، و الاستثمار المحلي على وجه الخصوص، عمدت السلطات الجزائرية على تهيئة مناخ ملائم للاستثمار بصورة جيدة، و من كل الجوانب و خاصة الجانب المؤسساتي منها، حيث أقدمت على إنشاء مؤسسات، تتكفل بتقديم الكثير من التسهيلات للمستثمرين، كالوكالة الوطنية لدعم وترقية و متابعة الاستثمار APSSI، التي تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث عملت هذه الوكالة على تقريب المسافة و اختصار الوقت للمستثمر، من خلال فتحها للشباك الوحيد على كل ولاية تقريبا.

و بغرض الإجابة على الإشكالية القائمة على: معرفة دور تطبيق الإدارة الالكترونية على تفعيل الاستثمار المحلي، قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث،نتطرق في المبحث الأول إلى التعريف بميدان الدراسة، ثم نتطرق في المبحث الثاني لنستعرض فيه الجانب المنهجي للدراسة، ليتم في المبحث الثالث تحليل محاور الاستبيان.

المبحث الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

اهتمت الجزائر بإنشاء أجهزة أو هيئات تعمل على تشجيع الاستثمار، و أيضا تهيئة المناخ المؤسساتي الذي يسهل عملية الاستثمار من خلال الامتيازات الممنوحة للمستثمرين.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أولا: تعريف وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار APSSI

أنشئت و لأول مرة بالجزائر وكالة وطنية مكلفة بمتابعة الاستثمار بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 05-10-1993، لتدعم فيما بعد بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في 17-10-1994، غير أنها شرعت فعليا في النشاط في شهر مارس 1995، يشرف عليها رئيس الحكومة، مجهزة بكافة الوسائل المتاحة لتسهيل عملياتها الترويجية و التنسيقية.

ومن أهم مهامها نذكر ما يلي[1]:

- تصمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها عن طريق الاتصال بالإدارات المعنية
- تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها و التكنولوجيا المستعملة
- تضمن تنفيذ كل التدابير التنظيمية المرتبطة بالاستثمار
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمار

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** لتحل محل وكالة دعم و ترقية و متابعة الاستثمار **APSSI**، بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار- أين تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- المعدل و المتمم بالأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15-07-2006 وهي بذلك تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، في خدمة المستثمرين المحليين والأجانبيوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي[2].

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة، و الترويج لها و استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات، كما تعد الوكالة شريكا متضامنا مع المستثمر، مكلف أساسا

---

[1] بو البردعة نهلة،(**الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في القانون، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 71.

[2] العايب ياسين، (**دراسة و تحليل سياسة الدعم الحكومي لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**)،مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد رقم 01، 2014، ص 38.

بتسهيل قيام الاستثمارات و تحسين المحيط العام و المؤسساتي للاستثمار، حيث تقدم المساعدات الضرورية للمستثمرين من خلال لا مركزية الشباك الوحيد، كما تتكفل بتبسيط إجراءات إنجاز الاستثمار.

و تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار القيام بالمهام التالية[1]:

- تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية
- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها ومتابعتها
- تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنيت و ركائزها الدعائية و مختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر و في الخارج
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار

المطلب الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص و العام و المحلي و كذلك الأجنبي دون تمييز و في هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي[2]:

- تجميع الإدارات و الهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد، لدى كل هيكل لا مركزي، و دلك بهدف تحقيق و تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات و المشاريع
- ترقية و إدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار، و ذلك عن طريق توفير الدعم و المعلومات للمستثمرين.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التنظيم المعمول به، و تسيير صندوق دعم الاستثمار
- الرقابة و الإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم و ترقية الاستثمار، و التي قدرت بحوالي 48000 مشروع
- مراقبة و متابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات، و يحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها اذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا

[1] بوسهمين أحمد،(**الاستثمار في المؤسسات المصغرة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**)، مذكرة دكتوراه(غير منشورة) في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 203.

[2] العايب ياسين، **مرجع سابق**، ص 37.

المطلب الثالث: التعريف بالشباك الوحيد و الشباك الوحيد غير المركزي لولاية المسيلة

أولا: تعريف الشباك الوحيد

يعتبر الشباك الوحيد احد المؤسسات الإدارية الواسعة التطبيق في البلدان المضيفة للاستثمار، و هي هياكل أوصت بتجسيدها المؤسسات المالية الدولية، ويأخذ الشباك الوحيد عمليا عدة تعاريف و أشكال غير أنه غالبا ما يقصد به تلك الهيئة الوحيدة في الدولة التي لها مسؤولية التنسيق بين مسائل عديدة مرتبطة أساسا بدخول الاستثمارات، ترقيتها ودعم أعمالها إلى حين انتهائها و بمعنى آخر فان المستثمر و بعد اخذ القرار النهائي بالاستثمار، فانه لا يتعامل مع غير هذه الهيئة قصد الحصول على كل التراخيص المطلوبة في عملية الاستثمار، ذلك أن مبدأ الشباك الوحيد يجنب المستثمر إضاعة جهده و وقته في التنقل بين المرافق الإدارية مقدما الطلبات لكل واحد منها على حدا.

ينشأ الشباك الوحيد ضمن الوكالة الوطنية للاستثمار، و هو عبارة عن هيئة واحدة لها مسؤولية الإشراف على كل المسائل المرتبطة بعملية الاستثمار نظرا لاحتوائها على عدة خبرات حيث يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار[1].

ثانيا: تعريف الشباك الوحيد غير المركزي لولاية المسيلة

ينشا الشباك الوحيد على مستوى الولاية المؤسس في المادة 23 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20-07-2006 من أجل تسهيل اجراءات عمليات الاستثمار فهو المنفذ الوحيد للمستثمرين .

و يضم الممثلين المحليين للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و كذا ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري، و الضرائب، الجمارك، التعمير، و الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار، و ممثل عن المجلس الشعبي البلدي، كما يضم ممثلي ملحقات قباضات الخزينة و الضرائب حسب المرسوم رقم 356/06 المؤرخ في 09 /10/ 2006.

أنشئ الشباك الوحيد غير المركزي لولاية مسيلة في 12-06-2011، ليصبح بذلك مستقلا عن الشباك الجهوي، الذي كان يضم عدة ولايات، و يكلف الشباك الوحيد بالقيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، كما أنه يقدم خدماته الإدارية إلى كل مستثمر، حيث أنه مؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، و يتأكد من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع و تتمثل مهامه في[2]:

[1] علام عثمان، **مرجع سابق**، ص 8.

[2] علام عثمان، **مرجع سابق**، ص 8.

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا
- التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية و الهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد و إيصالها إلى المصالح المختصة و صياغتها النهائية الجيدة
- تأسيس وتسجيل الشركات
- منح الموافقات و التراخيص بما في ذاك إصدار تراخيص البناء
- استقبال المستثمرين و توجيههم

كما يكلف ممثلو الإدارات ضمن الشباك الوحيد بتسليم كل الوثائق المطلوبة و تقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، و التدخل لدى المصالح المركزية أ وهيئاتهم الأصلية لإزالة العوائق التي يتعرض لها المستثمر.

من محاسن الشباك الوحيد أنه يحقق السرعة في التنفيذ الإداري لملف الاستثمار حيث يجنب المستثمر التعرض للعراقيل البيروقراطية لتحضير الوثائق اللازمة للاستثمار، و هو لا يعني أبدا إلغاء الشكليات و الإجراءات المرتبطة بدخول و انجاز الاستثمار و لكنه يبسطها، و يكلف الشباك الوحيد عادة بتنفيذ إجراءات الدعم و المساعدة و التحفيز التي تتخذها الدولة في اطار القوانين و التنظيمات السارية المفعول بقصد الاستثمار.

المطلب الرابع: الامتيازات الممنوحة للمستثمرين من طرف الوكالة

تصنف الامتيازات الممنوحة حسب موقع وطبيعة الاستثمار، ويوجد نظامين[1]:

1. النظام العام.
2. النظام الاستثنائي.

[1] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz ، (2 -5- 2016).

أولا: النظام العام

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، يمكن استفادة المستثمرين ممّا يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ثانيا: النظام الاستثنائي

تمنح امتيازات النظام الاستثنائي للاستثمارات التالية:

1- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

- **مرحلة إنجاز المشروع:**

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت القاعدية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع لضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- **مرحلة استغلال المشروع**

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وأن تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك.

2- تستفيد الاستثمارات من امتيازات نظام الاتفاقية

إذا كانت تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات نظيفة من شأنها أن تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة، وتحدد هذه الامتيازات بالاتفاق مع الوكالة بعد مصادقة المجلس الوطني للاستثمار.

- **مرحلة الانجاز**: الإعفاء يكون لمدة أقصاها 05 سنوات
  - إعفاء من الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية ، للسلع و الخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار.
  - إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و كذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها .
  - إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال
  - إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.
- **مرحلة الاستغلال**: الإعفاء يكون لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر .
  - إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
  - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

زيادة على المزايا المذكورة ، يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به ، و حسب المادة 32 مكرر1 من هذا القانون تكلف الإدارات و الهيئات الأخرى المعنية بتنفيذ جهاز التحفيزات المنصوص عليه في هذا الأمر ، المتابعة و السهر طبقا الإجراءات المسيرة لنشاطها و طوال مدة الإعفاءات على احترام المستثمرين للالتزامات الموضوعة على عاتقهم في إطار المزايا الممنوحة.

المبحث الثاني: الجانب المنهجي للدراسة الميدانية

نتطرق في هذا المبحث إلى منهج الدراسة المتبع، و كذا مصادر جمع المادة العلمية، ثم أدوات جمع البيانات الميدانية.

المطلب الأول: منهج الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى فرضيات الدراسة الخاصة بالجانب التطبيقي، ثم المجتمع المدروس .

أولا: فرضيات الدراسة

أن فرضيات البحث محاولة ممكنة و إجابات محتملة على أسئلة البحث، تستمد من أسس علمية، و تتضمن هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تعامل الكتروني بين المستثمر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة
- **الفرضية الثانية:** توفر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة البيانات اللازمة لقرار الاستثمار الكترونيا
- **الفرضية الثالثة:** يساهم تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتسريع منح رخص الاستثمار.

ثانيا: مجتمع الدراسة و المنهج المتبع

1- مجتمع الدراسة:

إن الأصل في البحوث العلمية أن تجري على جميع أفراد مجتمع البحث، لان ذلك ادعى لنتائج البحث، و كذا لان الباحث يلجأ لاختيار جزء من المجتمع إذا تعذر ذلك بسبب كثرة عددهم بالإضافة إلى التكاليف المادية و البشرية و كذا ضيق الوقت.

ولهذا فقد تم اختيار بعض المستثمرين الذين تمكنت من الوصول إليهم، و قد قدر عددهم ب: 30 مستثمر ، و قد ركزنا في اختيار هؤلاء المستثمرين على جانب مهم، و هو أن يكونوا متعاملين مع الشباك الوحيد غير المركزي لولاية المسيلة، و هذا حتى تكون الدراسة أكثر مصداقية، وكذا من أجل تعميم النتائج على باقي المستثمرين، و لتحقيق هذا الشرط (الإدارة الالكترونية) قمنا بمقابلة أولية مع المسؤولين في الوكالة لمعرفة مدى تطبيقها للإدارة

الالكترونية، و قد تم توزيع الاستمارة على المستثمرين في مقر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار– الشباك الوحيد غير المركزي لولاية المسيلة– لان الأسئلة تخص المستثمرين .

2–منهج الدراسة

كنا قد تطرقنا له في مقدمة البحث، و قلنا بأننا اتبعنا في دراستنا منهجين: المنهج الوصفي و منهج دراسة حالة، و إن كنا استخدمنا الأول في جمع الحقائق و المادة العلمية في أشكالها من المصادر و المراجع في الفصول النظرية، فإننا رأينا أن المنهج الثاني دراسة حالة هو الأنسب لهذا الفصل.

المطلب الثاني: مصادر جمع المادة العلمية

لقد تنوعت مصادر المادة العلمية بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي، و يمكن إبرازها في النقاط التالية:

أولا: الجانب النظري

تم الاعتماد على الكتب و المجلات المحكمة و الرسائل و المذكرات الجامعية، إضافة إلى البحوث و الملتقيات، و مواقع الانترنيت في جمع المادة العلمية النظرية. و قد كان ذلك باللغة العربية و الفرنسية.

ثانيا: الجانب التطبيقي

لقد اعتمد في جمع المادة العلمية في هذا الجانب على أداتين و هما الاستمارة و المقابلة.

المطلب الثالث: أدوات جمع و تحليل البيانات الميدانية

نسلط الضوء في هذا المطلب إلى الأدوات المعتمدة في جمع و تحليل البيانات الميدانية من مصادرها، حيث سنتطرق إلى الاستمارة و المقابلة كأداتين لجمع البيانات، ثم الأدوات الإحصائية المستعملة في التحليل.

أولا: الاستمارة

تعرف الاستمارة بأنها:" نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الإفراد من اجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف معين، و يتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية ا وان ترسل المبحوثين عن طريق البريد وذلك من اجل ملئها".

اعتمادا على إشكالية البحث و فروضه، تم اختيار مجموعة من الأسئلة، يعتبر من الضروري الإجابة عليها لأنها هي الوسيلة المعتمدة من اجل إبراز الهدف من البحث، و بالتالي استخلاص النتائج، و محاولة إعطاء حلول و مقترحات تخدم الاستثمار المحلي بشكل خاص و الاستثمار بشكل عام.

ونشير إلى أن أسئلة الاستمارة، هي أسئلة سهلة خالية من التعقيد و الغموض، و الهدف من ذلك هو تمكين كل مستوجب من الإجابة عليها بكل سهولة، و تفادي عدم الإجابة بسبب عدم الفهم أو الملل من عدم وضوح الأسئلة.

لقد عمدنا تصميم الاستمارة تماشيا مع فرضيات البحث، و أن تغطي كل محاور الدراسة، و أن تجيب على الإشكالية الموضوعة، و الأسئلة الفرعية المرتبطة بالدراسة.

لقد وجهت الاستمارة إلى المستثمرين ، حيث احتوت الاستمارة على 17 سؤالا، تحوي في إطارها العام على المقومات الواجب توافرها في الإدارة الالكترونية من أجل إمكانية تفعيل الاستثمار المحلي، و قد قسمت الاستمارة إلى أربعة محاور، و فيما يلي شرح موجز لكل محور:

1- **محور البيانات الشخصية للمستقصى:** نهدف من خلال هذا الجزء إلى التعرف على البيانات الخاصة بالمستقصى، و الذي يكون في الغالب مستثمر أو مقبل على الاستثمار، حيث يركز هذا الجزء على معرفة السن و الجنس و المستوى الدراسي و طبيعة المستثمر.

2- **محور البيانات الخاصة بمدى قياس التعامل الالكتروني للمستثمر مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة:** تطرقنا في هذا الجزء إلى التعرف على إمكانية التعامل بين المستثمر والوكالة عن طريق الوسائط الالكترونية و الايجابيات التي تقدمها الإدارة الالكترونية

3- **محور البيانات الخاصة بمدى توفير الإدارة الالكترونية للمعلومات و البيانات المتعلقة بالاستثمار:** يهدف هذا الجزء إلى التعرف على دور و قيمة المعلومات، في تنوير المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار.

4- **محور البيانات الخاصة بمدى تأثير دور الإدارة الالكترونية في تسريع معالجة طلبات الاستثمار:** تطرقنا في هذا الجزء إلى دور الإدارة الالكترونية في تسريع وتيرة العمل و تخفيض العديد من الإجراءات المختلفة .

ثانيا: المقابلة

تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع بعض مسؤولي الوكالة، من اجل الحصول على معلومات أكثر دقة، حول الوكالة و الشباك الوحيد غير المركزي لولاية المسيلة، و أيضا المقابلة مع المستثمرين، بغرض تدعيم الأجوبة المتحصل عليها من خلال الاستمارة الموجهة لهؤلاء المستثمرين، و للحصول على إجابات الأسئلة التي لم يتمكن عموم المفردات المدروسة من الإجابة عليها.

و الغرض الأساسي من المقابلة الشخصية هو التأكد من صحة البيانات و الإجابات المتحصل عليها،كما تعتبر المقابلة من أكثر الوسائل جمعا للبيانات الميدانية لأنها تكشف آراء و اتجاهات المستوجب نحو موضوع الدراسة، كما يمكن جمع معلومات غاية في الأهمية تخدم الموضوع، كما أن المقابلة من شانها أن توضح بعض الأسئلة التي تبدو غامضة للبعض، كما تعد ردة فعل المستجوب تمثل كذلك إجابات.

ثالثا: الأدوات الإحصائية

- التكرارات
- النسب المئوية
- اختبار الدلالة الإحصائية (K^2)

المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج

يتناول هذا المبحث التحليل الإحصائي للبيانات من مخرجات برنامج SSPS ثم تقييم الفرضيات للوصول لأبرز النتائج المستخلصة.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

في هذا المطلب سيتم تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة، من خلال تحليل البيانات الشخصية (الجنس، السن، المستوى الدراسي، طبيعة المستثمر).

1- الجنس: يوضح الجدول و الشكل الموالين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	30	100%
أنثى	00	0.00%
الإجمالي	30	%100

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

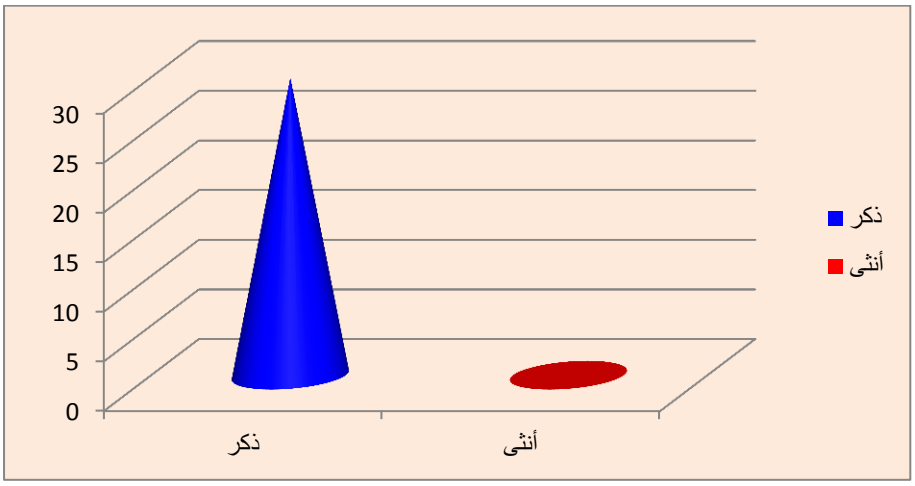

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(01).

من خلال الجدول رقم (01) و الشكل رقم (03) أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فردا، نلاحظ أن جميع أفراد عينة الدراسة ذكور .

2- السن: يوضح الجدول و الشكل الموالين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
من22 إلى 30 سنة	09	30%
أكثر من 30 سنة	12	70%
الإجمالي	30	%100

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

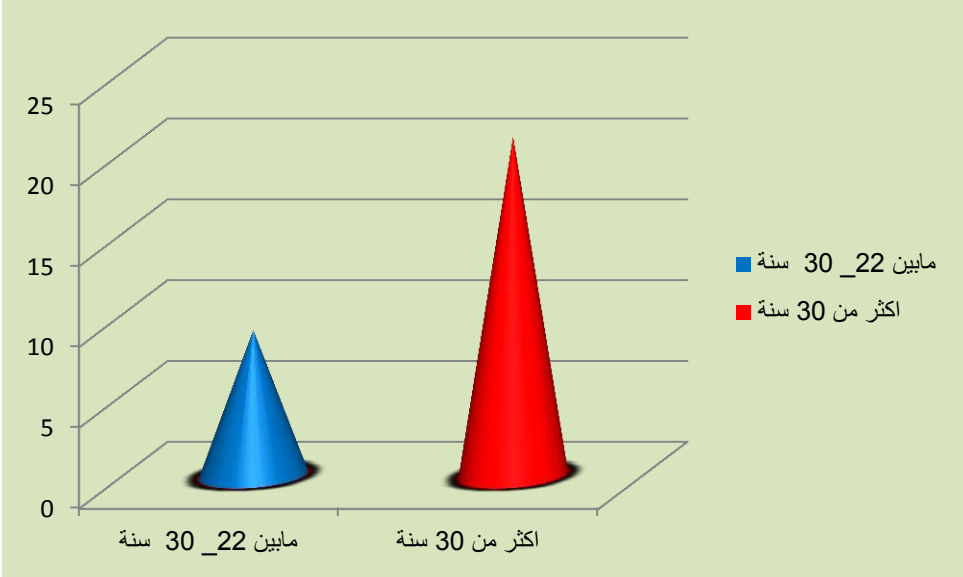

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(02).

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فردا، نلاحظ أن عدد الأفراد المتراوحة أعمارهم بين (22 و30) سنة قدر بـ 09 أفراد أي بنسبة 30% في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تفوق أعمارهم 30 سنة قدر بـــ21 فرد أي ما نسبته 70 % و قد يعزى هذا التفاوت إلى نسب كل من الذكور و الإناث في المجتمع الأصلي للدراسة .

3- يوضح الجدول و الشكل المواليين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	00	00%
متوسط	05	16.7%
ثانوي	10	33.3%
جامعي	15	50%
الإجمالي	30	%100

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

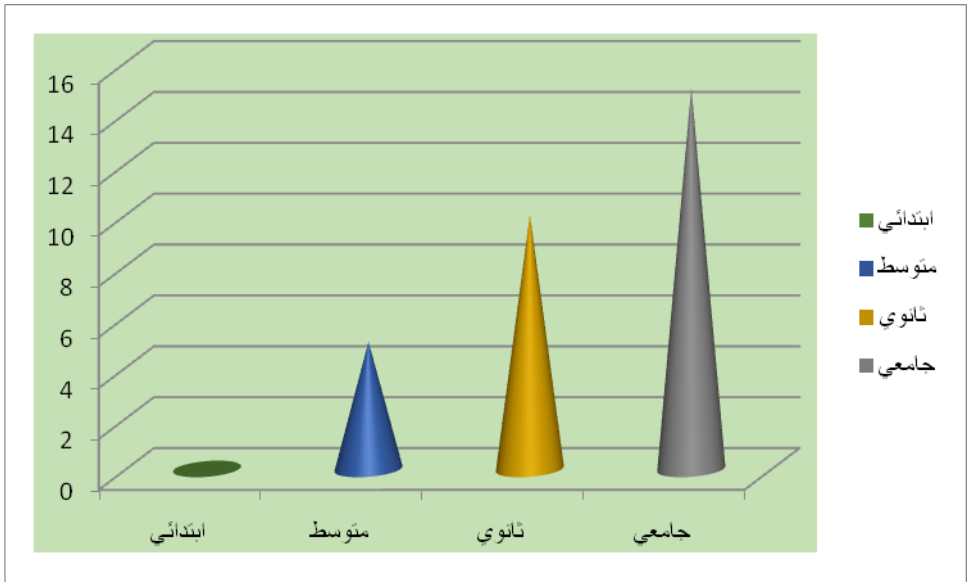

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(03).

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فردا، نلاحظ أنه لا يوجد أفراد يمثلون المستوى الدراسي الابتدائي، في حين 05 أفراد يمثلون عدد المتحصلين على المستوى الدراسي المتوسط بنسبة بلغت 16.7% ،وعدد المتحصلين على المستوى الدراسي الثانوي 10أفراد بنسبة 33.3% ، أما الطلبة المتحصلين على المستوى الجامعي فقدر عددهم بـ 15 فردا وبنسبة مئوية قدرت بـ 50% .

4- يوضح الجدول و الشكل المواليين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المستثمر

الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة المستثمر

طبيعة المستثمر	التكرارات	النسبة المئوية
مستثمر فعلي	18	60%
مقبل على استثمار	12	40%
الإجمالي	30	100%

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (06) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستثمر

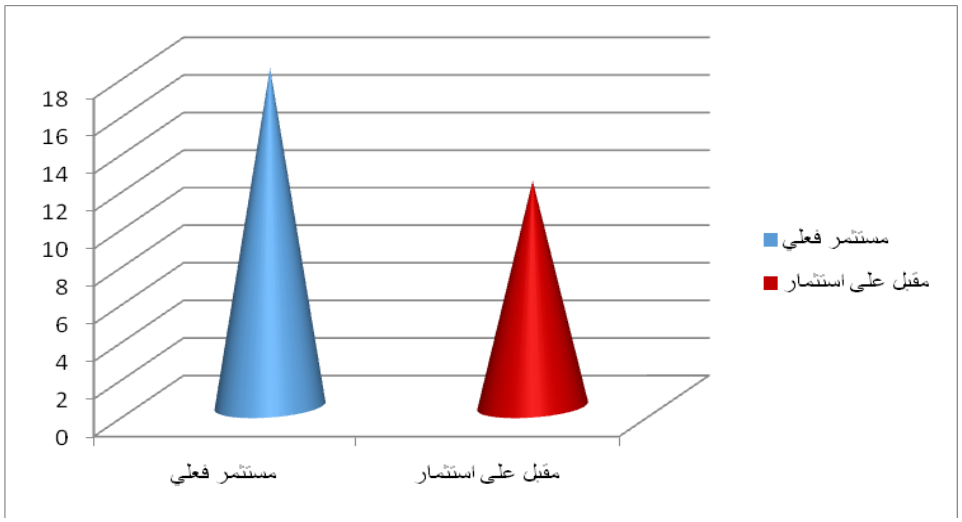

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(04).

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 30 فردا، نلاحظ أن 18 فردا يمثلون عدد المستثمرين فعليا بنسبة بلغت 60% ،في حين يمثل المقبلون على الاستثمار 12 فردا بنسبة 40% .

المطلب الثاني: تحليل أسئلة الاستبيان

أولا: المحور الأول: قياس مدى تعامل الشخص مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- **السؤال رقم 01 : يتم التعامل مع الوكالة من خلال الوسائط الالكترونية**

الجدول رقم (05) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	13	43.33%	10,0	3,0	2	1,80	0,40	غير دالة عند 0.05
لا	7	23.33%	10,0	-3,0				
نوعا ما	10	33.33%	10,0	0,0				
الإجمالي	30	100%						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (07) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

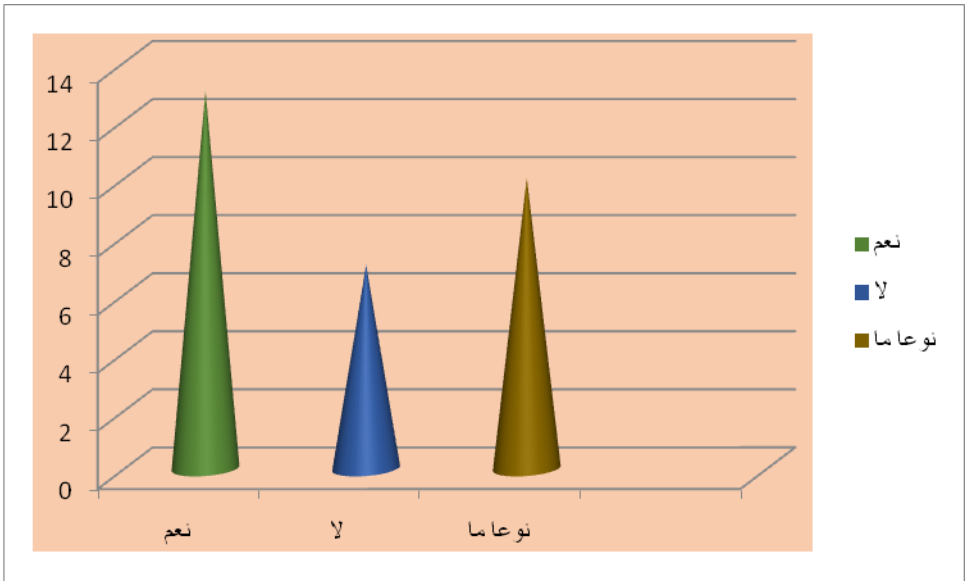

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(05).

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (07) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (01) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (13) فرد بنسبة مئوية بلغت 43.33 %، أما المجموعة

الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (07) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 23.33%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 33.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (10) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 1.80 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **الاستنتاج:** من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن عدد كبير من افراد عينة الدراسة يرى انه فعلا يتم التعامل مع الوكالة من خلال الوسائط الالكترونية ، لكنه إذا نظرنا الى قيمة كا^2 نلاحظ أن هذه الفروق لم تأتي دالة لصالح أي بديل .

- **السؤال رقم02 : يتم إرسال طلب الاستثمار الكترونيا**

الجدول رقم (06) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 02	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	8	%26.66	10,0	-2,0	2	3,80	0,15	غير دالة عند 0.05
لا	15	%50	10,0	5,0				
نوعا ما	7	%23.33	10,0	-3,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (08) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

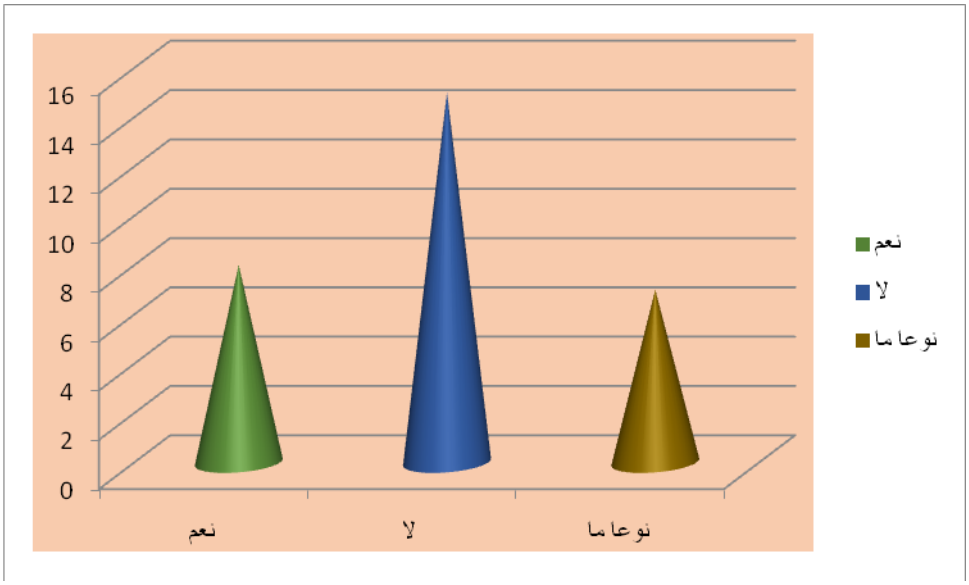

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(06).

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (08) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (02) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (08) أفراد بنسبة مئوية بلغت 26.66%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (15) فردا بنسبة مئوية قدرت بـ 50%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 23.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (07) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 3.80 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **الاستنتاج:** من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن عدد كبير من أفراد عينة الدراسة يرى انه لا يتم إرسال طلب الاستثمار الكترونيا ، لكن من خلال النظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أن هذه الفروق لم تأتي دالة لصالح أي بديل.

- **السؤال رقم03 : تساهم الإدارة الالكترونية في التقليل من الجهد**

الجدول رقم (07) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 03	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	25	%83.33	10,0	15,0	2	34,00	0,00	دالة عند 0.01
لا	1	%3.33	10,0	-9,0				
نوعا ما	4	%13.33	10,0	-6,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (09) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

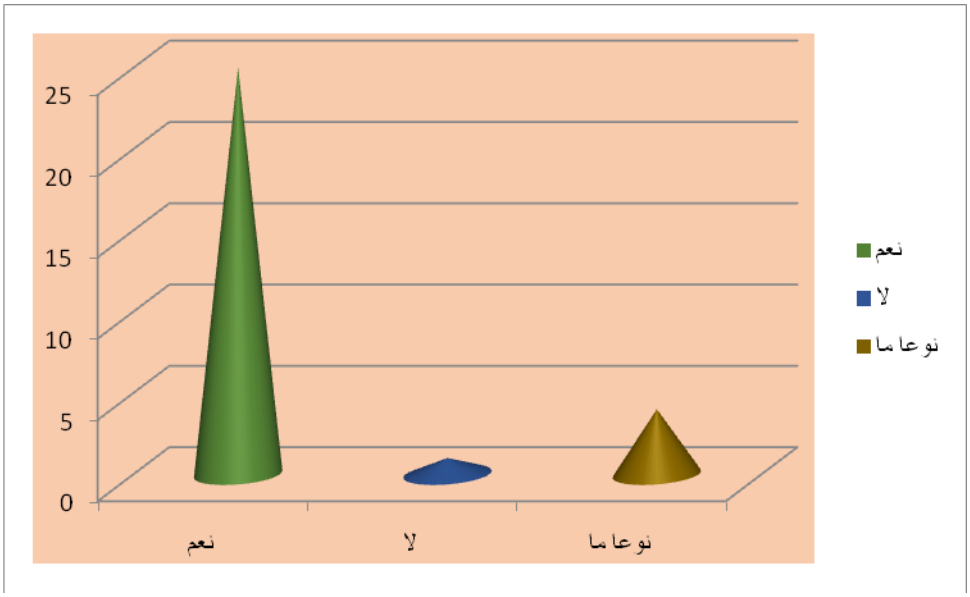

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(07).

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (09) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت

إجاباتهم على السؤال رقم (03) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (25) فردا بنسبة مئوية بلغت 83.33%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 3.33%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 13.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (04) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 34.00 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن الإدارة الالكترونية تساهم فعلا في التقليل من الجهد ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم04: يتم تحديث المعلومات و البيانات بالوكالة يوميا

الجدول رقم (08) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

بدائل الإجابة على السؤال ق_4	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	8	%26.66	10,0	-2,0	2	0,80	0,67	غير دالة عند 0.05
لا	10	%33.33	10,0	,0				
نوعا ما	12	%40	10,0	2,0				
الاجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (10) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

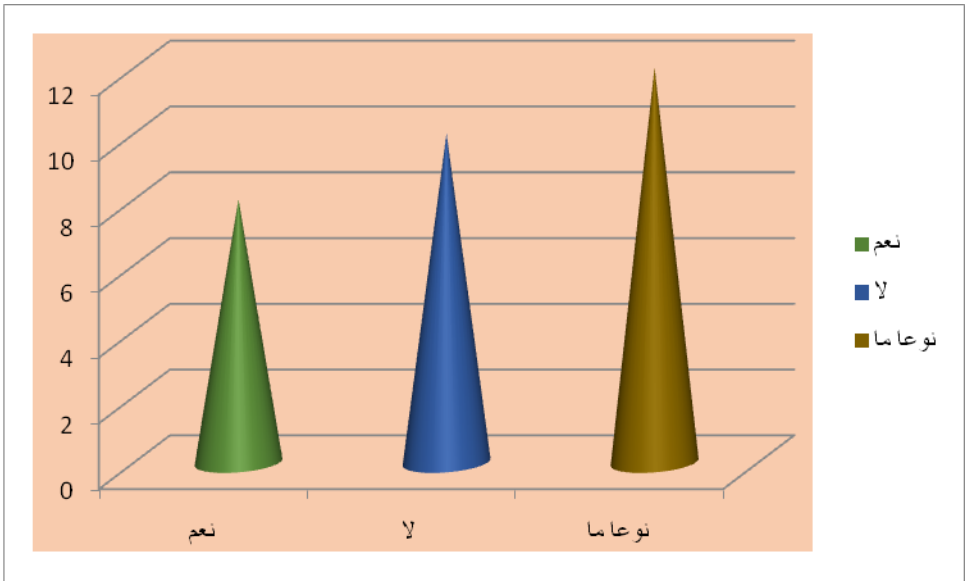

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(08).

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (10) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (04) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (08) أفراد بنسبة مئوية بلغت 26.66%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (10) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 33.33%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 40% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (12) فردا.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 0.80 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة ترى انه فعلا يتم تحديث المعلومات و البيانات بالوكالة يوميا ، لكنه إذا نظرنا الى قيمة كا^2 نلاحظ أن هذه الفروق لم تأتي دالة لصالح أي بديل .

- **السؤال رقم05: تعمل الإدارة الالكترونية في الحد من تأثير من العلاقات الشخصية**

الجدول رقم (09) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	22	%73.33	10,0	12,0	2	23,40	0,00	دالة عند 0.05
لا	1	%3.33	10,0	-9,0				
نوعا ما	7	%23.33	10,0	-3,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (11) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

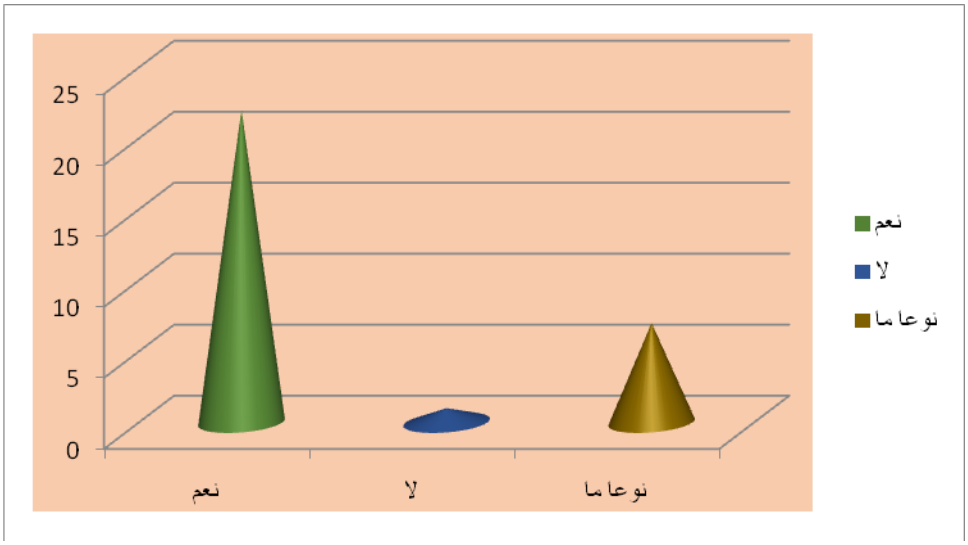

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(09).

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (11) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (05) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (22) فردا بنسبة مئوية بلغت 73.33%، أما

المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 3.33%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 23.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (07) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 23.40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن الإدارة الالكترونية تساهم فعلا في الحد من تأثير العلاقات الشخصية ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم06: يؤدي استخدام الإدارة الالكترونية في التخفيف من الأعباء الإدارية المختلفة

الجدول رقم (10) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 06	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	24	%80	10,0	14,0	2	29,60	0,00	دالة عند 0.01
لا	2	%6.66	10,0	-8,0				
نوعا ما	4	%13.33	10,0	-6,0				
الاجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (12) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

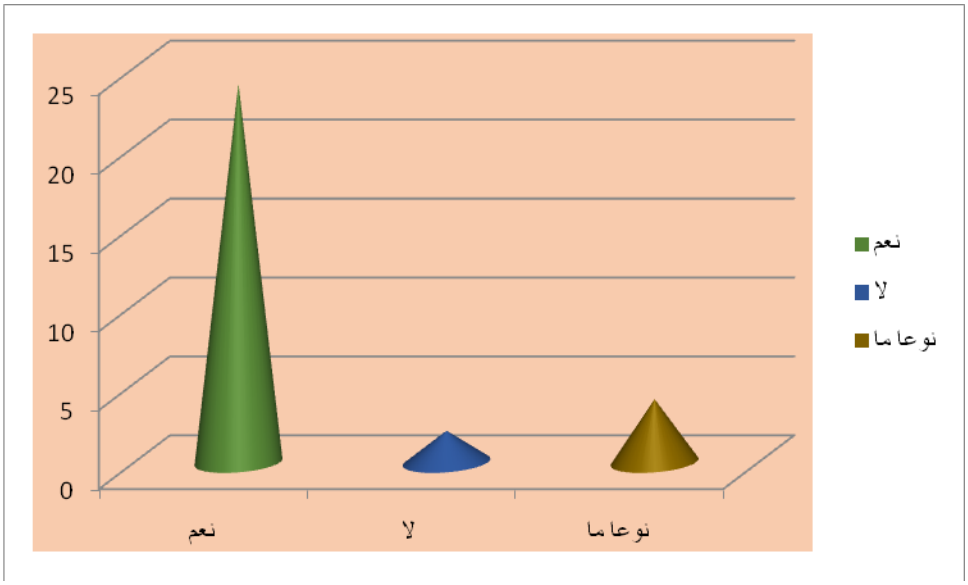

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(10).

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (12) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (06) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (24) فردا بنسبة مئوية بلغت 80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (02) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 6.66%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 13.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (04) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 29.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن استخدام الإدارة الالكترونية يساهم فعلا في التخفيف من الأعباء المختلفة ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

ثانيا: المحور الثاني: مدى توافر المعلومات المتعلقة بالاستثمار الكترونيا

- **السؤال رقم01 : يوفر الموقع الالكتروني معلومات سليمة و كافية للاستثمار**

الجدول رقم (11) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	16	%53.33	10,0	6,0	2	6,20	0,04	دالة عند 0.05
لا	5	%16.66	10,0	-5,0				
نوعا ما	9	%30	10,0	-1,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (13) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

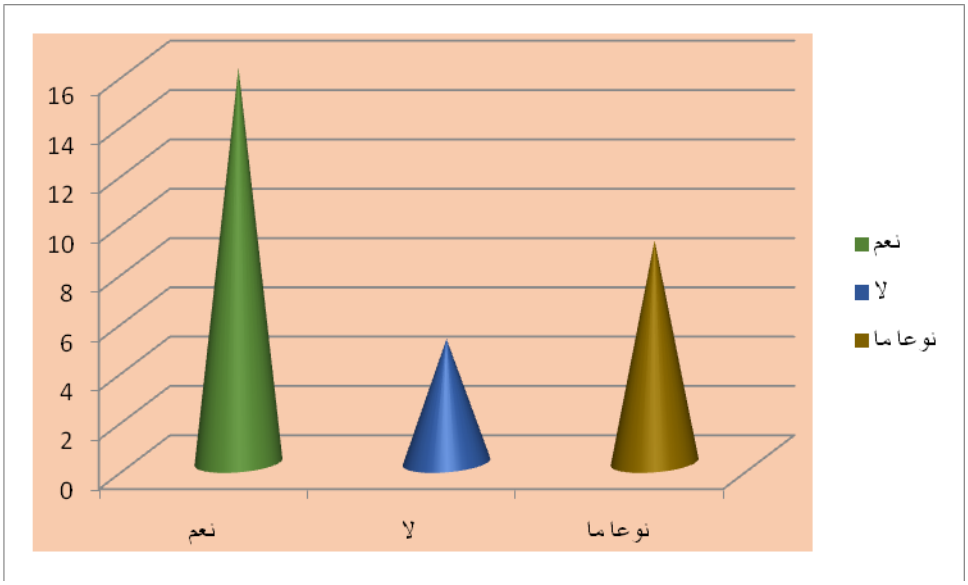

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(11).

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (13) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم

على السؤال رقم (01) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (16) فردا بنسبة مئوية بلغت 53.33%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (05) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 16.66%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 30% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (09) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 6.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن الموقع الالكتروني يوفر معلومات سليمة و كافية للاستثمار ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم02: تستخدم الإدارة الالكترونية بيانات دقيقة و صحيحة للاستثمار في مجال معين

الجدول رقم (12) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

بدائل الإجابة على	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار	درجة الحرية	K² قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	15	%50	10,0	5,0	2	5,00	0,82	غير دالة عند 0.05
لا	5	%16.66	10,0	-5,0				
نوعا ما	10	%33.33	10,0	0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (14) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

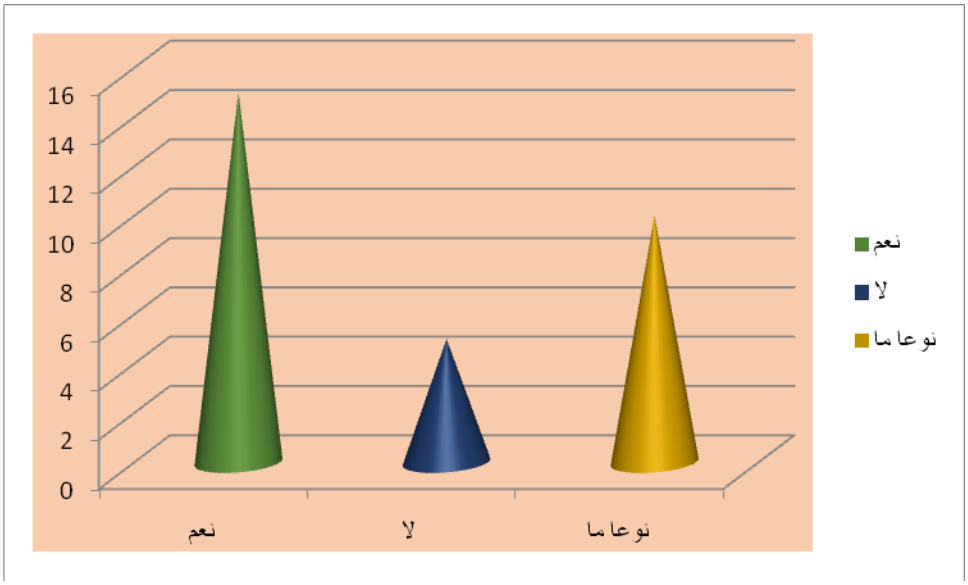

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(12).

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (14) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (02) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (15) فردا بنسبة مئوية بلغت 50 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (05) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 16.66 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 33.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (10) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 5.00 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **الاستنتاج**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن عدد كبير من افراد عينة الدراسة يرى انه فعلا تستخدم الإدارة الالكترونية بيانات دقيقة و صحيحة للاستثمار في مجال معين ، لكنه إذا نظرنا الى قيمة كا^2 نلاحظ أن هذه الفروق لم تأتي دالة لصالح أي بديل .

– السؤال رقم03 : جودة المعلومات و البيانات المقدمة تؤدي لاستثمار جيد

الجدول رقم (13) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 03	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	19	%63.33	10,0	9,0	2	16,20	0,00	دالة عند 0.01
لا	1	%3.33	10,0	-9,0				
نوعا ما	10	%33.33	10,0	0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (15) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

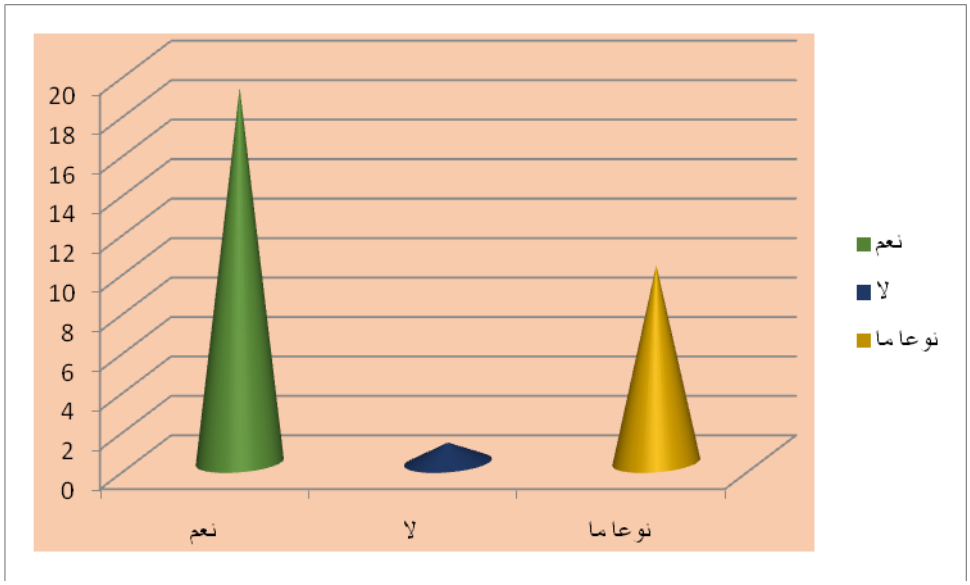

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(13).

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (15) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (03) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية بلغت 63.33 %، أما المجموعة

الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 3.33 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 33.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (10) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 16.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن جودة المعلومات و البيانات تؤدي إلى استثمار جيد ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم04 : توفير البيانات و المعلومات يروج لجلب الاستثمارات

الجدول رقم (14) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 04	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	20	%66.66	10,0	10,0	2	15,80	0,00	دالة عند 0.01
لا	3	%10	10,0	-7,0				
نوعا ما	7	%23.33	10,0	-3,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (16) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

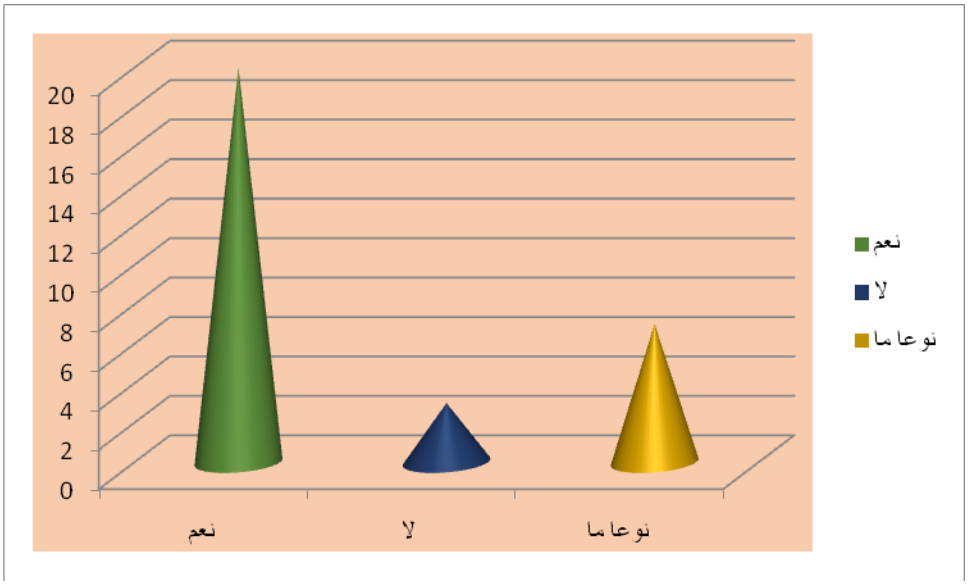

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(14).

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (16) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (04) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (20) فردا بنسبة مئوية بلغت 66.66%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (03) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 10%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 23.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (07) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 15.80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن توفير المعلومات و البيانات يروج لجلب الاستثمار ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

- **السؤال رقم05: تعمل الإدارة الالكترونية على توفير المعلومات لجميع الأفراد**

الجدول رقم (15) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	19	%63.33	10,0	9,0	2	16,20	0,00	دالة عند 0.01
لا	1	%3.33	10,0	-9,0				
نوعا ما	10	%30	10,0	,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (17) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

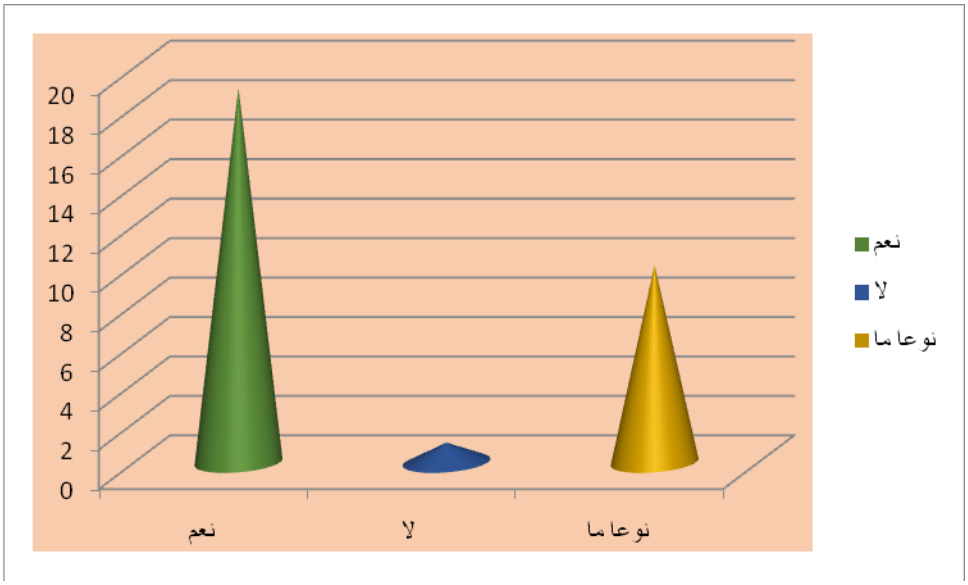

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(15).

من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (17) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (05) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية بلغت 63.33%، أما المجموعة

الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 3.33%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 30% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (10) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 16.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن الإدارة الالكترونية تعمل على توفير المعلومات لجميع الأطراف ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم06: يتم الإعلان على كل ما هو جديد حول الاستثمار في الموقع الالكتروني

الجدول رقم (16) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 06	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	19	%63.33	10,0	9,0	2	14,60	0,00	دالة عند 0.01
لا	2	%6.66	10,0	-8,0				
نوعا ما	9	%30	10,0	-1,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (18) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

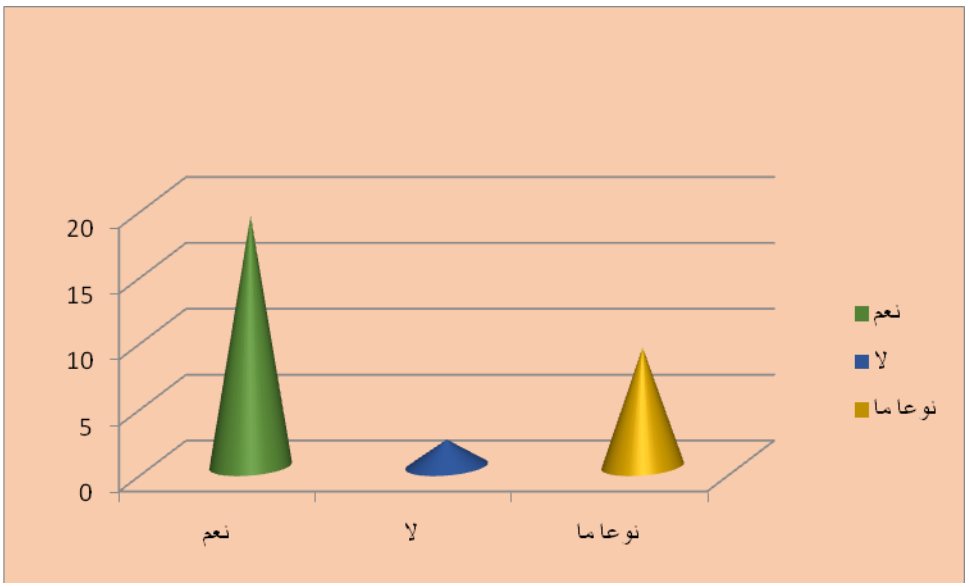

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(16).

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (18) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (06) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية بلغت 63.33 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (02) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 6.66 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 30 % تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (09) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 14.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أنه يتم الإعلان عن ما هو جديد حول الاستثمار في الموقع الالكتروني، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

ثالثا: المحور الثالث: تأثير التعامل الالكتروني على سرعة معالجة طلبات الاستثمار

- **السؤال رقم01: توفر الإدارة الالكترونية الكثير من السرعة و المرونة في تقديم الخدمات**

الجدول رقم (17) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	24	%80	10,0	14,0	2	30,20	0,00	دالة عند 0.01
لا	1	%3.33	10,0	-9,0				
نوعا ما	5	%16.66	10,0	-5,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (19) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

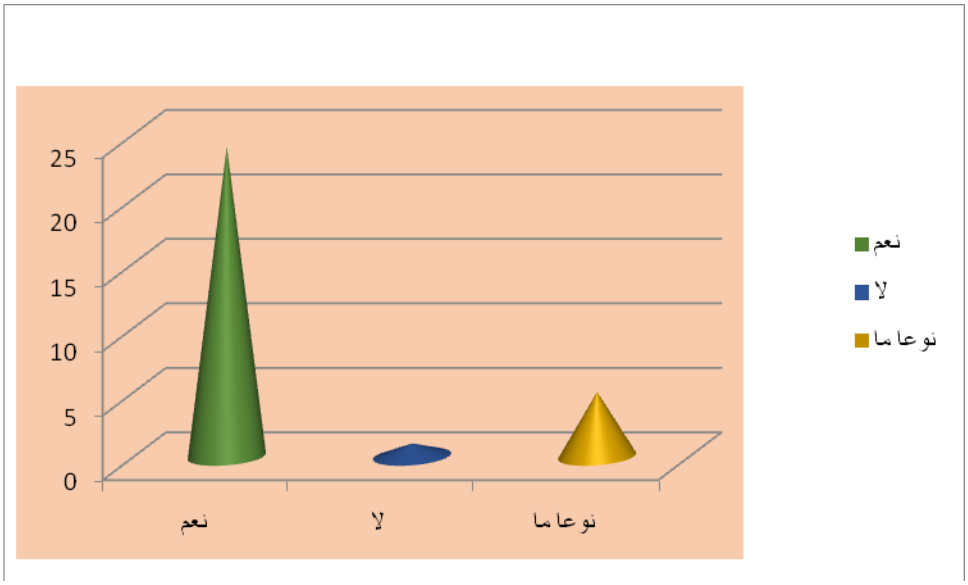

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(17).

من خلال الجدول رقم (17) والشكل رقم (19) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم

على السؤال رقم (01) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (24) فردا بنسبة مئوية بلغت 80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 3.33%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 16.66% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (05) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 30.20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن الإدارة الالكترونية توفر الكثير من المرونة و السرعة في تقديم الخدمات، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم02: يتميز التعامل الالكتروني بعدم التقيد بالمكان و الزمان

الجدول رقم (18) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

بدائل الإجابة على	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	26	%86.66	10,0	16,0	2	38,60	0,00	دالة عند 0.01
لا	1	%3.33	10,0	-9,0				
نوعا ما	3	%10	10,0	-7,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (20) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

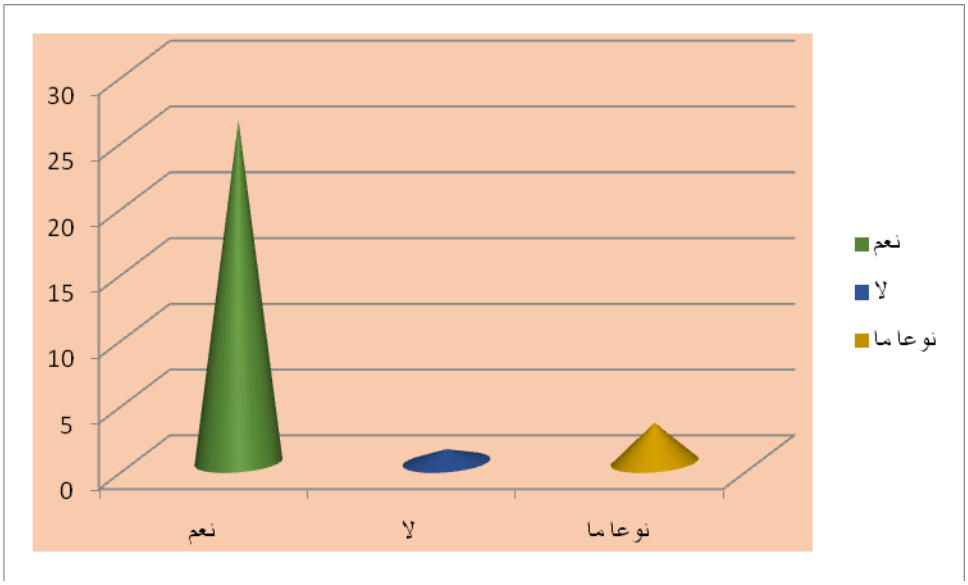

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(18).

من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (20) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (02) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (26) فردا بنسبة مئوية بلغت 86.66 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 3.33 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 10% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (03) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 38.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن أغلبية أفراد عينة الدراسة، يروا أن الإدارة الالكترونية تتميز بعدم التقيد بالمكان و الزمان ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم03: تساعد الإدارة الالكترونية في التخلص من النظام البيروقراطي في انجاز المعاملات

الجدول رقم (19) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 03	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	22	%73.33	10,0	12,0	2	22,40	0,00	دالة عند 0.01
لا	2	%6.66	10,0	-8,0				
نوعا ما	6	%20	10,0	-4,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (21) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

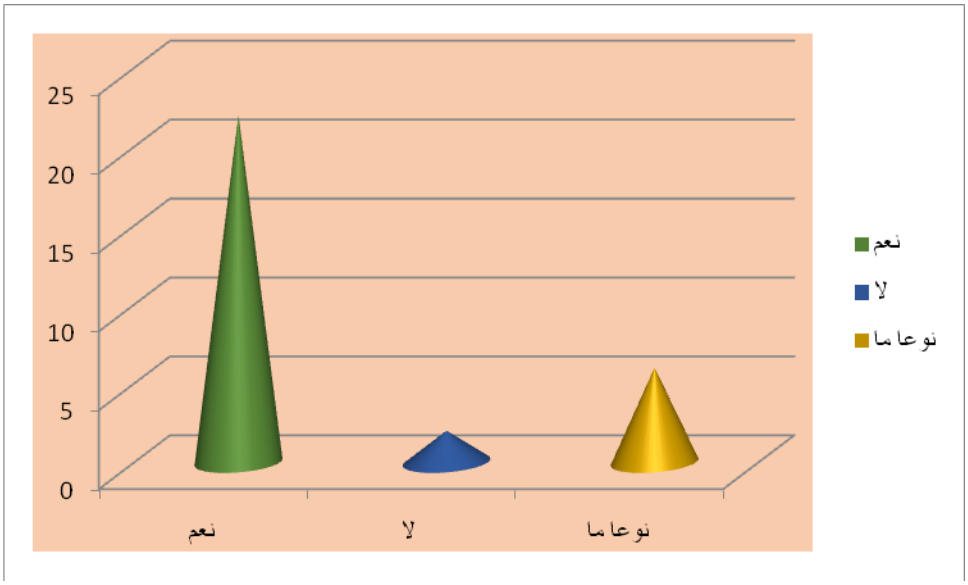

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(19).

من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (21) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (03) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (22) فردا بنسبة مئوية بلغت 73.33%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (02) أفراد بنسبة مئوية

قدرت بـ 6.66 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 20% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (06) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 22.40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

- **الاستنتاج:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن الإدارة الالكترونية تساهم في التخلص من النظام البيروقراطي في انجاز المعاملات ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

السؤال رقم04: يتم قبول طلبات الاستثمار الكترونيا

الجدول رقم (20) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 04	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	10	%33.33	10,0	0.00	2	0.00	1,00	غير دالة عند 0.05
لا	10	%33.33	10,0	0.00				
نوعا ما	10	%33.33	10,0	0.00				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (22) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

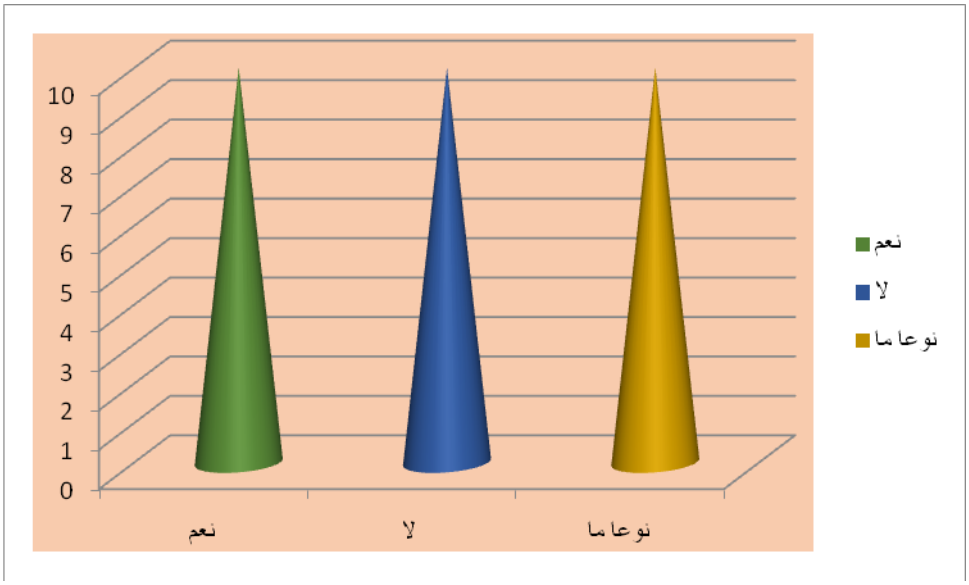

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(20).

من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (22) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (04) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (10) أفرد بنسبة مئوية بلغت 33.33 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (10) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 33.33%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 33.33% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (10) أفراد.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 0.00 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **الاستنتاج:** من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن أفراد عينة الدراسة، انقسموا بالتساوي فمنهم من رأى انه يتم قبول طلبات الاستثمار الكترونيا، ومنهم من يرى العكس تماما، بينما يرى آخرون منهم انه في بعض الأحيان فقط، لكنه إذا نظرنا إلى قيمة كا^2 نلاحظ أن هذه الفروق لم تأتي دالة لصالح أي بديل .

السؤال رقم05: تساهم الإدارة الالكترونية في سرعة تنفيذ القرارات الإدارية

الجدول رقم (21) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	15	%50	10,0	5,0	2	7,80	0,02	دالة عند 0.05
لا	3	%10	10,0	-7,0				
نوعا ما	12	%40	10,0	2,0				
الإجمالي	30	%100						

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

الشكل رقم (23) : يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

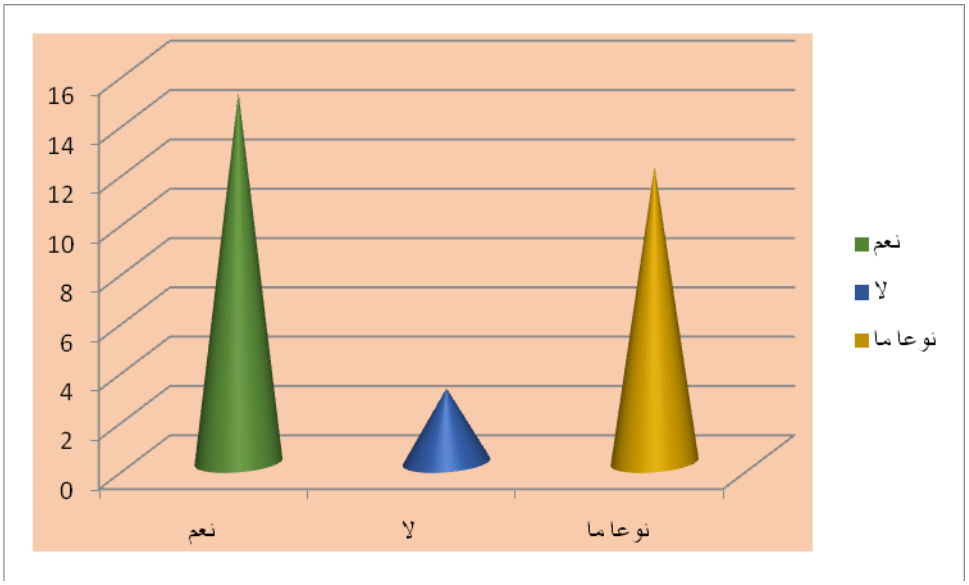

المصدر: استنادا لنتائج الجدول رقم(21)

من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (23) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (30) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (05) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (15) فردا بنسبة مئوية بلغت 50 %، أما المجموعة الثانية

فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (03) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 10%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 40% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (12) فردا.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 7.80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

- **الاستنتاج:** من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق نستنتج أن اغلب أفراد عينة الدراسة، يرو أن الإدارة الالكترونية تساهم في تسريع تنفيذ القرارات الإدارية ، و بالنظر إلى قيمة كا^2 نلاحظ أنها فعلا دالة لصالح البديل "نعم".

المطلب الثالث: تحليل و مناقشة الفرضيات

أولا: الفرضية الأولى: يوجد تعامل الكتروني بين المستثمر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة

الجدول رقم (22)تفسير نتائج المحور الأول الخاص بالفرضية الأولى من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة

نتائج المحور الأول الخاص بإجابات أفراد عينة الدراسة		
السؤال	كا^2	الدلالة الإحصائية
السؤال رقم1	1.80	غير دالة
السؤال رقم2	3.80	دالة
السؤال رقم3	34.00	دالة
السؤال رقم4	0.80	غير دالة
السؤال رقم 5	23.40	دالة
السؤال رقم 6	29.60	دالة

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

تنطلق الفرضية الأولى من اعتقاد ينص على أنه يوجد تعامل الكتروني بين المستثمر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة ، وانطلاقا من مختلف القراءات للدراسات السابقة و الإطار النظري الفكري، والنتائج المتحصل عليها بطرائق إحصائية علمية في الجدول المشار إليه أعلاه رقم (22) فان النتائج تفيد انه و رغم تفاوتها كانت تصب في صالح الفرضية باستثناء قيمة كا^2 للسؤال (01) للاستبيان المطبق على المبحوثين حيث جاءت غير دالة ، وقيمة كا^2 للسؤال (04) حيث جاءت كذلك غير دالة، يمكن تفسير النتيجة التالية إلى انه يجب التعامل عبر الإدارة الالكترونية التي تساهم وبشكل كبير في تعبئة التعاملات اليومية الالكترونية، من خلال إلغائها عامل الحضور الشخصي الذي سهل على المستثمرين أو المقبلين على الاستثمار مشكل البعد و الوقت، مما أدى إلى ارتفاع معدل التعامل حيث يتم ذلك من خلال النقر على الأزرار فقط، الأمر الذي أعطى زيادة في تميز المعاملات التي تتم من خلال للإدارة الالكترونية.

تتفق الدراسة الحالية جزئيا، مع دراسة الباحث الوافي رابح سنة 2015/2014 "محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية " والتي توصل فيها إلى أن، الإدارة الالكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في علاقة الفرد و المؤسسات الحكومية و التحول للروابط الافتراضية بما يحسن من سرعة الاستجابة و يزيد من مستوى الفعالية لدى الأجهزة و المنظمات الحكومية أثناء تأدية الخدمات.

ثانيا: الفرضية الثانية: توفر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة البيانات اللازمة لقرار الاستثمار الكترونيا

الجدول رقم (23) تفسير نتائج المحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة

نتائج المحور الأول الخاص بإجابات أفراد عينة الدراسة		
السؤال	كا^2	الدلالة الإحصائية
السؤال رقم1	6.20	دالة
السؤال رقم2	5	غير دالة
السؤال رقم3	16.20	دالة
السؤال رقم4	15.80	دالة
السؤال رقم 5	16.20	دالة
السؤال رقم 6	14.60	دالة

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

تنطلق الفرضية الثانية من اعتقاد قائم على أن توفر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلا الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة البيانات اللازمة لقرار الاستثمار الكترونيا، وانطلاقا من مختلف القراءات للدراسات السابقة و الإطار النظري الفكري، والنتائج المتحصل عليها بطرائق إحصائية علمية في الجدول المشار إليه أعلاه رقم (23) فان النتائج تفيد أنها تصب في صالح الفرضية باستثناء قيمة كا^2 للسؤال (02) للاستبيان المطبق على المبحوثين حيث جاءت غير دالة.

يمكن تفسير النتيجة التالية إلى أن استخدام الإدارة الالكترونية، يتيح فرصة الحصول على البيانات و المعلومات الدقيقة الصحيحة، و بصورة مفصلة سهلة التحصيل و الفهم من خلال ربطها بشبكات الانترنيت مما جعلها تكون بنكا للمعلومات و البيانات المتعلقة بشتى المجالات، فهي بذلك تعد مصدرا يسهل التعامل معه.

تتفق الدراسة الحالية جزئيا مع دراسة الباحث الوافي رابح سنة 2015/2014 "محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية "و التي توصل فيها إلى أن الإدارة الالكترونية توفر المعلومات و البيانات، مع توفير الحماية لها، من خلال وضع التشريعات القانونية والتنظيمية اللازمة.

ثالثا: الفرضية الثالثة: يساهم تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة بتسريع منح رخص الاستثمار

الجدول رقم (24) تفسير نتائج المحور الثالث الخاص بالفرضية الثالثة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة

نتائج المحور الأول الخاص بإجابات أفراد عينة الدراسة		
السؤال	كا^2	الدلالة الإحصائية
السؤال رقم1	30.20	دالة
السؤال رقم2	38.60	دالة
السؤال رقم3	22.40	دالة
السؤال رقم4	00	غير دالة
السؤال رقم 5	7.80	دالة

المصدر: استنادا لمخرجات SPSS.

تنطلق الفرضية الثالثة من اعتقاد قائم على أن تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة يساهم في تسريع منح رخص الاستثمار، وانطلاقا من مختلف القراءات للدراسات السابقة و الإطار النظري الفكري، والنتائج المتحصل عليها بطرائق إحصائية علمية في الجدول المشار إليه أعلاه رقم (24) فان النتائج و بالرغم من تفاوتها تفيد بأنها تصب في صالح الفرضية باستثناء قيمة كا^2 للسؤال (04) للاستبيان المطبق على المبحوثين حيث جاءت غير دالة.

يمكن تفسير النتيجة التالية إلى أن الإدارة الالكترونية، أتاحت بشكل واسع المجال للتعاملات الالكترونية، بواسطة توفرها في جميع الأوقات، حيث كسرت حاجز الزمن، مما زاد من فعالية العمل أين أصبحت الخدمات لا تأخذ وقتا طويلا لإنجازها، و ذلك بسبب التواصل المستمر ما بين مختلف الهيئات و الأشخاص مما ساعد على تسريع اتخاذ مختلف القرارات.

تتفق الدراسة الحالية جزئيا مع دراسة الوافي رابح سنة 2015/2014 "محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية " التي توصل فيها إلى أن الإدارة الالكترونية وسيلة أساسية في تسيير الإدارة الحديثة، حيث تساعد بشكل كبير في اتخاذ القرار السريع و المناسب المبني على الحقائق والمعلومات .

خلاصة الفصل

يظهر جليا من خلال هذا الفصل أن دور الأجهزة و المؤسسات يتمثل في الترويج للاستثمار، مع تقديم تسهيلات للمستثمرين، زيادة إلى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين التي من شانها أن تعمل على تحفيزهم لاستقطاب عدد اكبر من المستثمرين المحليين، كما أنها تعد إدارات الكترونية نظرا للوسائل المستخدمة في معالجة طلبات الاستثمار و طرق التواصل ما بين الوكالة و مختلف المتعاملين معها.

كما تم عرض التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية و التي هدفت إلى معرفة مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تفعيل الاستثمار المحلي.

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى: قبول الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** يوجد تعامل الكتروني بين المستثمر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة.
- **الفرضية الثانية:** توفر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة البيانات اللازمة لقرار الاستثمار الكترونيا.
- **الفرضية الثالثة:** يساهم تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتسريع منح رخص الاستثمار.

الخاتمة

الخاتمة

– النتائج

أ- النتائج النظرية

- يعد الاستثمار المحلي الأداة الناجعة للنهوض بالتنمية المحلية و الاقتصاد الوطني
- يعتبر القرار الاستثماري قرارا بالغ التعقيد، بالنظر لما يتطلبه من إحاطة بمجموعة من العناصر الكثيرة و المختلفة التي تتطلبها العملية الاستثمارية
- يعتمد القرار الاستثماري الفعال على مجموعة من المعلومات و المتمثلة في المعلومات الفنية، التقنية، المالية، المادية و أخرى متعلقة بالسوق
- تساهم الإدارة الالكترونية في توجيه المستثمرين نحو أفضل فرص الاستثمار
- توفر الإدارة الالكترونية البيانات و المعلومات بالصورة الصحيحة و السريعة
- تساهم الإدارة الالكترونية في التخفيف من عراقيل الاستثمار و المرتبطة بشكل أساسي بتخفيض فترة معالجة طلبات الاستثمار.

ب- النتائج الميدانية

- تساهم الإدارة الالكترونية في التقليل من الجهد.
- تعمل الإدارة الالكترونية في الحد من العلاقات الشخصية.

وهذا ما تأكد من خلال الفرضية القائمة على أن المستثمر يتعامل الكترونيا مع الوكالة محل الدراسة

- يوفر الموقع الالكتروني معلومات كافية و سليمة للاستثمار.
- تؤدي جودة المعلومات و البيانات لاستثمار جيد.

وهذا ما تؤكده الفرضية القائمة على مدى توافر المعلومات المتعلقة بالاستثمار الكترونيا

- توفر الإدارة الالكترونية الكثير من المرونة والسرعة في تقديم الخدمات.
- تساهم الإدارة الالكترونية في سرعة القرارات الإدارية.

و هذا ما تبينه الفرضية التي تنص على تأثير التعامل الالكتروني على سرعة معالجة طلبات الاستثمار

- **الاقتراحات**

- انتهاج سياسة وطنية تسويقية شاملة للترويج الالكتروني بالفرص الاستثمارية المتاحة محليا.
- العمل على زيادة تحسين ظروف المستثمر المحلي من خلال مختلف التحفيزات، للنهوض بالتنمية المحلية و تجنب فكرة اقتصاد المحروقات فقط.
- ترقية نشاط المؤسسات المكلفة بتطوير الاستثمار من خلال عقد دورات تكوينية للعاملين في مجال الإدارة الالكترونية لتعزيز القدرات البشرية.
- تدعيم سياسة التعامل الالكتروني في إطار تشجيع الاستثمار المحلي من طرف الحكومة خاصة في ظل الأزمة الراهنة للجزائر.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: القران الكريم

1- **الآية**

ثانيا: الكتب باللغة العربية

1- هوشيار معروف، **الاستثمارات و الأسواق**، دار صفاء، الأردن، 2003.

2- حربوش عبد المعطي ، أرشيد حسني ، **الاستثمار والتمويل بين النظري والتطبيق** ، جامعة العلوم التطبيقية ، الأردن، 1997.

3- حرحوش المفرجي عادل و آخرون ، **الإدارة الالكترونية**: مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

4- يوسف بدير جمال ، **اتجاهات في إدارة المعرفة و المعلومات**، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر و التوزيع ،عمان، 2010.

5- مُحَّد يوسف أبو أمونه يوسف ، **واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا، مذكرة ماجيستر** (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

6- بن مُحَّد الحسن حسين ، **الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المملكة العربية السعودية، نوفمبر، 2009.

7- مُحَّد غنيم احمد ، **الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق**،دار الإدارة للبحوث و التدريب و الاستشارات، سلسلة إصدارات، المنصورة،2008-2009.

8- محمود الخالدي مُحَّد ، **التكنولوجيا الرقمية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،2007.

9- معراج هواري و آخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن،2012.

10- نايف علوان الحميد قاسم ، **الاستثمار** ،دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009.

11- نجم عبود نجم،**الإدارة و المعرفة الالكترونية**،، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12- سمير أحمد مُحَمَّد ، **الإدارة الالكترونية** ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان،2009.

13- عبد الحميد عبد المطلب ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012.

14- عبد الفتاح مطر عصام ، **الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق**، دار الجامعة الجديدة،الازاربطة، 2008.

15- عبد الرزاق السالمي علاء ، **نظم دعم القرارات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2005.

16- العلاق بشير ، **الإدارة الحديثة**، ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

17- فريد الصحن مُحَمَّد ، إسماعيل السيد، إبراهيم سلطان، **مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

18- الصيرفي مُحَمَّد ، **الإدارة الالكترونية للموارد البشرية**، الطبعة الأولى، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2008.

19- رمضان زياد ،**مبادئ الاستثمار** ، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة ، الأردن ، 2007.

20- شموط مروان ، كنجو عبدو كنجو ، **أسس الاستثمار** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2008.

21- شقيري نوري موسى وآخرون ، **إدارة الاستثمار** ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2012.

22- غالب ياسين سعد ، **الإدارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية**، الإدارة العامة للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

1- بابا عبد القادر، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

2- بو البردعة نهلة،(**الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في القانون، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

3- بوحادي حليم، **دور الضريبة في ترقية الاستثمار الوطني الخاص في الجزائر**(دراسة حالة وكالة دعم و ترقية الاستثمارات)مذكرة ماجستير (غير منشورة)في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002 – 2003.

4- بوسهمين أحمد،(**الاستثمار في المؤسسات المصغرة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**)، مذكرة دكتوراه(غير منشورة) في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

5- بوراوي ساعد ، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي**،مذكرة ماجستير(غير منشورة) في علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر الشلف، 2007-2008.

6- الوافي رابح، **محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية (دراسة حالة دائرة سيدي عيسى)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)في إدارة الأعمال، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، 2014-2015.

7- حماد مختار، **تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري،2007.

8- نمري نصر الدين، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري**(دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر)،مذكرة ماجستير (غير منشورة)في علوم التسيير،2008-2009.

9- بن سعيد مُحَّد العريشي مُحَّد ، **إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربوية والتعليم بالعاصمة المقدسة**، مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط(غير منشورة) جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية،2008 .

10- عبو هدى، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر**(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير(غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2007-2008.

رابعا: المجلات و الجرائد

1- بلعوج بولعيد،(**معوقات الاستثمار في الجزائر**)، مجلة شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر،العدد رقم 4، 2010.

2- حجاري مُحَّد ، (**إشكاليات العقار الصناعي و الفلاحي و تأثيرها على الاستثمار في الجزائر**)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، العدد 16، 2012.

3- منصوري زين ، (**واقع سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة شمال إفريقيا**)، ، جامعة الشلف، العدد الثاني، ماي2005.

4- جريدة الخبر، **مناخ الاستثمار في الجزائر من أسوء إلى أسوء**، العدد 2445، 30 أكتوبر 2015.

5- العايب ياسين، (**دراسة و تحليل سياسة الدعم الحكومي لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**)،مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد رقم 01، 2014.

6- عبد الرحمن حسن علاء الدين ، **استثمار الموارد البشرية مدخل تحسين كفاءة العاملين في الحكومة الالكترونية و فاعليتهم**، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 24، 2011.

7- علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**،مداخلة مقدمة للملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي،جمهورية مصر العربية، 25-28 جانفي2015.

8- رأفت رضوان، **الإدارة الالكترونية**، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الثاني للجمعية السعودية للإدارة بعنوان: الإدارة و المتغيرات العالمية الجديدة ، الرياض، 2004.

9- غريب بولرباح ،(**العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها**)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد رقم 10، 2012.

خامسا: الأوامر و المواقع الالكترونية

1- الجزائر،**الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت2001** و المتعلق بتطوير الاستثمار.

2- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz ، 18 -12- 2015.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Abed Allah Boughaba، **Analyse et évaluation de projet**، édition BERTI France ، 1998 .

2-Jean-Paul La France، Danielle Vervelle ، **l'intranet l exemple** ،IQ éditeur Montréal، 1998 .

3-Joe Hbraken،**les réseaux** ،3e édition، PEARSON Education PARIS ، 2007.

الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير **تخصص تسيير عمومي**

قسم علوم التسيير **السنة الجامعية**

2016/2015

الموضوع: استمارة بحث

تحية طيبة و بعد:

أضع بين أيديكم استمارة خاصة بدراسة حول: **دور تطبيق الإدارة الالكترونية في تفعيل الاستثمار المحلي** من خلال **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة**، راجيا منكم الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بهدف اعتمادها كمصدر للبيانات اللازمة لإعداد بحث علمي كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص تسيير عمومي جامعة محمد بوضياف مسيلة.

لذا أرجوا من سيادتكم المحترمة التكرم بقراءة كل عبارة قراءة متأنية، ثم تحديد الإجابة وفق ما ترونه مناسبا بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، علما بأن هذه البيانات التي ستدلون بها سيتم التعامل معها بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي و فقط، و ستكون إجابتكم و مساهمتكم عونا كبيرا لي في التوصل إلى نتائج موضوعية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

الطالب: قذيفة عثمان.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

و تهدف إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية و الوظيفية التي تساعد في تفسير اختلاف الإجابات، لذا الرجاء وضع علامة (**x**) في الخانة المناسبة.

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: مابين (22-30) ☐ أكثر من (30) ☐

المؤهل العلمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

طبيعة المستثمر: مستثمر فعلي ☐ مقبل على استثمار ☐

الجزء الثاني

المحور الأول: قياس مدى التعامل الالكتروني للمستثمر مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد غير المركزي بالمسيلة

الرقم	العبـــــــــــارة	نعم	لا	نوعا ما
01	يتم التعامل مع الوكالة من خلال الوسائط الالكترونية			
02	يتم إرسال طلب الاستثمار الكترونيا			
03	تساهم الإدارة الالكترونية في التقليل من الجهد			
04	يتم تحديث المعلومات و البيانات بالوكالة يوميا			
05	تعمل الإدارة الالكترونية في الحد من تأثير من العلاقات الشخصية			
06	يؤدي استخدام الإدارة الالكترونية في التخفيف من الأعباء الإدارية المختلفة			

المحور الثاني: مدى توافر المعلومات المتعلقة بالاستثمار الكترونيا

الرقم	العبـــــــــــارة	نعم	لا	نوعا ما
01	يوفر الموقع الالكتروني معلومات سليمة و كافية للاستثمار			
02	تستخدم الإدارة الالكترونية بيانات دقيقة و صحيحة للاستثمار في مجال معين			
03	جودة المعلومات و البيانات المقدمة تؤدي لاستثمار جيد			
04	توفير البيانات و المعلومات يروج لجلب الاستثمار			
05	تعمل الإدارة الإلكترونية على توفير البيانات لجميع الأطراف			
06	يتم الإعلان عن كل ما هو جديد حول الاستثمار في الموقع الالكتروني			

المحور الثالث: تأثير التعامل الالكتروني على سرعة معالجة طلبات الاستثمار

الرقم	العبـــــــــــارة	نعم	لا	نوعا ما
01	توفر الإدارة الإلكترونية الكثير من المرونة والسرعة في تقديم الخدمات			
02	يتميز التعامل الالكتروني بعدم التقيد بالمكان و الزمان			
03	تساعد الإدارة الإلكترونية في التخلص من النظام البيروقراطي في انجاز المعاملات			
04	يتم قبول طلبات الاستثمار الكترونيا			
05	تساهم الإدارة الالكترونية في سرعة تنفيذ القرارات الإدارية			

ملحق رقم(03) الجداول الوصفية

Statistiques

		الجنس	السن	المؤهل العلمي	طبيعة المستثمر
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	30	100,0	100,0	100,0

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مابين22 - 30 سنة	9	30,0	30,0	30,0
	اكثر من 30 سنة	21	70,0	70,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	5	16,7	16,7	16,7
	ثانوي	10	33,3	33,3	50,0
	جامعي	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

طبيعة المستثمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مستثمر فعلي	18	60,0	60,0	60,0
	مقبل على استثمار	12	40,0	40,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم (04) جداول الفروق

السؤال الاول

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	13	10,0	3,0
لا	7	10,0	-3,0
نوعا ما	10	10,0	,0
Total	30		

Test

	السؤال الاول
Khi-deux	1,800[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,407

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثاني

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	8	10,0	-2,0
لا	15	10,0	5,0
نوعا ما	7	10,0	-3,0
Total	30		

Test

	السؤال الثاني
Khi-deux	3,800[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,150

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثالث

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	25	10,0	15,0
لا	1	10,0	-9,0
نوعا ما	4	10,0	-6,0
Total	30		

Test

	السؤال الثالث
Khi-deux	34,200[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الرابع

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	8	10,0	-2,0
لا	10	10,0	,0
نوعا ما	12	10,0	2,0
Total	30		

Test

	السؤال الرابع
Khi-deux	,800[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,670

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الخامس

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	22	10,0	12,0
لا	1	10,0	-9,0
نوعا ما	7	10,0	-3,0
Total	30		

Test

	السؤال الخامس
Khi-deux	23,400[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال السادس

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	24	10,0	14,0
لا	2	10,0	-8,0
نوعا ما	4	10,0	-6,0
Total	30		

Test

	السؤال السادس
Khi-deux	29,600[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال السابع

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	16	10,0	6,0
لا	5	10,0	-5,0
نوعا ما	9	10,0	-1,0
Total	30		

Test

	السؤال السابع
Khi-deux	6,200[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,045

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثامن

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	15	10,0	5,0
لا	5	10,0	-5,0
نوعا ما	10	10,0	,0
Total	30		

Test

	السؤال الثامن
Khi-deux	5,000[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,082

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال التاسع

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	19	10,0	9,0
لا	1	10,0	-9,0
نوعا ما	10	10,0	,0
Total	30		

السؤال العاشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	20	10,0	10,0
لا	3	10,0	-7,0
نوعا ما	7	10,0	-3,0
Total	30		

Test

	السؤال العاشر
Khi-deux	15,800[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الحادي عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	19	10,0	9,0
لا	1	10,0	-9,0
نوعا ما	10	10,0	,0
Total	30		

Test

	السؤال الحادي عشر
Khi-deux	16,200[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثاني عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	19	10,0	9,0
لا	2	10,0	-8,0
نوعا ما	9	10,0	-1,0
Total	30		

Test

	السؤال الثاني عشر
Khi-deux	14,600[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,001

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثالث عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	24	10,0	14,0
لا	1	10,0	-9,0
نوعا ما	5	10,0	-5,0
Total	30		

Test

	السؤال الثالث عشر
Khi-deux	30,200[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الرابع عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	26	10,0	16,0
لا	1	10,0	-9,0
نوعا ما	3	10,0	-7,0
Total	30		

Test

	السؤال الرابع عشر
Khi-deux	38,600[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الخامس عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	22	10,0	12,0
لا	2	10,0	-8,0
نوعا ما	6	10,0	-4,0
Total	30		

Test

	السؤال الخامس عشر
Khi-deux	22,400[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال السادس عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	10	10,0	,0
لا	10	10,0	,0
نوعا ما	10	10,0	,0
Total	30		

Test

	السؤال السادس عشر
Khi-deux	,000[a]
ddl	2
Signification asymptotique	1,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال السابع عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
نعم	15	10,0	5,0
لا	3	10,0	-7,0
نوعا ما	12	10,0	2,0
Total	30		

Test

	السؤال السابع عشر
Khi-deux	7,800[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,020

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

الملحق رقم (05): الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

دراسة الولايات - المسيلة -

الشباك الوحيد غير المركزي لولاية المسيلة

العنوان : المقر السابق لمديرية التشغيل، مقابل للولاية

المسؤول : السيد مختاري عبد الباسط، مدير

الهاتف: 213 (0) 35.54.81.54

الفاكس: 213 (0)35.54.76.05

البريد الالكتروني: gumsila@andi.dz

المسيلة في سطور

- معطيات مهمة:

المساحة : 18.175 كم^2

السكان: 991.846 نسمة

الكثافة : 55 نسمة /كم^2

التقسيم الاداري : 15 دائرة تضم 47 بلدية

- القطاعات المزدهرة: الزراعة , الصناعة, السياحة
- البنية التحتية:

شبكة الطرق: الطريق الوطني (924,16 كم), مسارات الولاية (756,50 كم), مسارات البلديات (1.986,50 كم)

للحصول على مزيد من المعلومات عن ولاية المسيلة و فرص الاستثمار فيها ندعوكم لقراءة هذا الملف Msila.pdf

الملخّص

الملخص:

يعتبر الاستثمار المحلي أحد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، فهو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، ومنه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات وحتى على المستوى الوطني، فهو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، كما يعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد و المؤسسة، و يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ،نظرا لارتباطه بمجموعة من المبادئ والمقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان سلامة قرار الاستثمار.

كما تعد الإدارة الالكترونية أحد الأساليب المتبعة من قبل السلطات الجزائرية، لتسهيل الإجراءات على المستثمرين المحليين، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يكسبها الاستثمار بشكل عام، و الاستثمار المحلي على وجه الخصوص، عمدت السلطات الجزائرية على تهيئة مناخ ملائم للاستثمار بصورة جيدة، و من كل الجوانب و خاصة الجانب المؤسساتي منها، حيث أقدمت على إنشاء مؤسسات، تتكفل بتقديم الكثير من التسهيلات للمستثمرين، ، كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث عملت هذه الوكالة على تقريب الإدارة و اختصار الوقت للمستثمر، من خلال فتحها للشباك الوحيد على كل ولاية تقريبا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلّي، قرار الاستثمار، مناخ الاستثمار، الإدارة الالكترونية

Summary:

Domestic investment is considered one of the important elements that contribute to trigger growth It is the way effective to create and multiply wealth, and it improve the situation, both at the individual level or at the enterprise level and even at the national level, it is an effective tool to achieve all the economic goals of the community, is also the ideal solution for many of the problems and economic crises faced by the individual and the institution, and considered decision investment of the most important and the most difficult and the most dangerous decisions taken by the investor, due to its association with a set of principles and ingredients that must be taken into account to ensure the safety of investment decision.

Electronic management is also one of the methods used by the Algerian authorities, to facilitate procedures for local investors, given the great importance of investment in general earned, and domestic investment in particular, deliberately Algerian authorities to create a favorable investment climate are good, from all sides and a private side institutional ones, where he embarked on the establishment of institutions, provide for providing a lot of facilities to investors, national agency in the development of investment ANDI, where the agency has worked on the administration rounded and shorten the time for the investor, through open only to the box on almost every term.

key words:

Domestic investment, the decision to invest, the investment climate, electronic management